

إذا الشعب يوماً أراد  
الحياة  
فلا بد أن يستجيب  
القدر

# الإرادة



نشرية سياسية إخبارية جامعة

أفريل/ماي 2008  
الموقع: [www.hezbelamal.org/alirada](http://www.hezbelamal.org/alirada)

المدير المسؤول: محمد جمور  
البريد الإلكتروني: [alirada@hezbelamal.org](mailto:alirada@hezbelamal.org)

في هذا العدد

- الافتتاحية: عيد العمال عيد العمل والأمل
- انتخابات 2009: الرهانات والحسابات
- قراءة في مشروع القانون الدستوري الاستثنائي الخاص بالانتخابات الرئاسية
- حول أوضاع الحوض المنجمي
- في ذكرى 9 أفريل في تونس والعراق
- اهتمام أمريكي متزايد بتونس
- ملاحظات أولية حول النظام الجديد للتأمين على المرض
- إلى أين وصلت المفاوضات الإجتماعية
- هل تفضي المفاوضات الإجتماعية إلى تحسين القدرة الشرائية للشغالين؟
- تطوّر الإقتراض العائلي
- اليوم العالمي للمرأة بين الشكل والمضمون
- أخبار الجهات
- "الإرادة" الإقتصادية
- مؤتمر طنجة وجدلية القطري والوحدوي في الفكر السياسي المغربي المعاصر
- حلول المدمرة الأمريكية " كول" في السواحل اللبنانية: هل هو الإعداد لحرق في المنطقة؟
- أمريكا الجنوبية المتمردة الحلقة 4
- الحكومة التركية مثال للإسلام السياسي " المعتدل" الذي تريده أمريكا
- تنافس بين مركيل وساركوزي لإرضاء الكيان الصهيوني
- مصاعب القوات الأطلسية في أفغانستان
- الإدارة الأمريكية تفشل في توسيع الحلف الأطلسي

## الافتتاحية

### عمد العمال عميد العمل والأمل

إنّ هذه الأوضاع تحثّ على حزبنا أن يكون في طليعة النضال من أجل مستقبل أفضل لبلادنا وشعبنا في سبيل حياة سياسية متحرّرة وديمقراطية تقوم على أسس مدنيّة متطوّرة وتعكس إرادة المواطنين الأحرار في تسيير شؤونهم واختيار حكامهم على أساس البرامج السياسية المحقّقة لمصالحهم، لذلك انخرطنا وسنخرط في كلّ جهد نضالي يحقق ذلك ونحن نمدّ يدنا لكلّ القوى الديمقراطية والوطنية لتجسيد البديل الديمقراطي التقدمي القادر على تغيير موازين القوى السياسية لصالح الشعب وقواه التقدمية، ولمواجهة الاستحقاقات السياسية المقبلة على هذا الأساس.

كما أننا مهتمون بالنضالات الاجتماعية المشروعة للعمال وعموم الكادحين من أجل تحسين الأجور والتصدي للغلاء ومساندة مطالب العمال وتحركاتهم بمناسبة المفاوضات الاجتماعية ومن أجل ضمان الحماية الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية من صحّة وتعليم وتنقل وتدعيم الحقوق النقابية والمهنية. ونحن مهتمون بتطوير نشاط الجمعيات الأهلية والنقابات ومجمل مكونات المجتمع المدني وفتح إمكانيات حقيقية لتأطير المواطنين سياسيا واجتماعيا وثقافيا ليأخذوا مصائرهم بأيديهم ويحققوا مطالبهم في الحرية والعدل والمساواة والرفاه.

ونحن نعي أنّ مشاغلنا في تونس وثيقة الصلة بمشاغل جماهير منطقتنا المغربية وهموم أمّتنا المناضلة ضدّ الامبريالية والصهيونية. فنحن ننطلق إلى انجاز مغرب عربي يوحد الشعب على أسس ديمقراطية ويني فضاءا اقتصاديا واجتماعيا متقدما ومتناسبا مع متطلبات مرحلة العولمة الليبرالية التي لا بدّ فيها من كيانات فاعلة في مواجهة أطماع الهيمنة وقادرة على حفظ المصالح الوطنية.

كما أنّ ذلك يترافق مع النضال العربي الشعبي المتواصل ضدّ الاحتلال في العراق وفلسطين وضدّ مشاريع الهيمنة ونحن نستغلّ هذه المناسبة لنحيي المقاومة الصامدة في القطرين المحتلين وندعو إلى حشد كلّ الطاقات لدرج مؤامرات الاحتلال والتطبيع مع الصهاينة والعملاء، ولتفعيل النضالات الوطنية الوجدوية بين مختلف الأقطار العربية.

ونحن نستحضر في هذه المناسبة عمقنا الأممي ونعلن أنّ معركة الإنسانية واحدة ضدّ الاستغلال والاضطهاد وضدّ الحروب الامبريالية العدوانية الواقعة أو التي يعدّ لها من خلال التحرشات والتهديدات لكلّ من لا ينصاع لمخططات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ونرفع أصواتنا عاليا لنقول:

يا عمال العالم وشعوبه وأمه المضطهدة اتحدوا وإنّ عالما بدون استغلال وبدون اضطهاد وبدون حروب عدوانية وبدون تخريب للبيئة والمحيط ممكن الانجاز بفضل تكاتف جهود الإنسانية التقدمية وقواها الحية ضدّ الامبريالية في زمن العولمة.

تحتفل الطبقة العاملة وعموم الكادحين بعيد العمال العالمي وبترافق ذلك مع احتفالنا في حزب العمل الوطني الديمقراطي بالذكرى الثالثة لتأسيس الحزب. ونحن نتقدّم بالتحية في هذه المناسبة لكلّ المناضلين، وكلّ الكادحين في وطننا وفي العالم. هؤلاء الذين يكابدون المشاق وينتجون الثروة ويناضلون من أجل مجتمع عادل ومصير مشرق لشعبنا ووطننا وكلّ الإنسانية. ومن واجبا أن نقف وقفة تأمل وتقويم لما نحن فيه من أوضاع وما نحن مقبلون عليه من استحقاقات.

لقد تقدّمنا في بلورة ذات سياسية حاضرة وفاعلة في العديد من جهات البلاد وفي العديد من قطاعات النشاط بأصنافه السياسية والاجتماعية والثقافية وأصبح صوت الحزب مسموعا في أغلب الملفات والقضايا التي تشغل بال جماهيرنا، وكان هذا الصوت جامعا بين الدفاع المتناسك عن مصالح الكادحين والانحياز المشروع لقضايا العدل والحرية والمساواة، والتصدي لكلّ المظالم ومظاهر الحيف والغبن أينما كانت تصديا واعيا وحازما دون تشنّج أو افتعال وهو ما جعل اشعاع الحزب وانتشاره يتوسّع الأمر الذي يضعنا أمام مرحلة جديدة من عملنا عنوانها الكبير الاستعداد لانجاز المؤتمر الأوّل للحزب وذلك في ترابط وثيق مع المهام النضالية المتنامية والملتحمة بمطالب الكادحين وتطلعاتهم.

إنّنا نتحرّك في واقع سياسي مازال محكوما باستقطاب ضار، إذ يواصل النظام الاستبداد والتضييق على الحريات فهو مازال يمنع أحزابا مدنية من حقّها في العمل القانوني مثل حزبنا والحزب الاشتراكي اليساري، وحزب تونس الخضراء. ويضيق على نشاط أحزاب معارضة معترف بها وبحول دون تحقيق انفراج حقيقي في الحياة السياسية قوامه اطلاق الحريات وسنّ عفو تشريعي عام، وإعادة الاعتبار لحقّ المواطنة وسيادة القانون. ويواصل تطبيق املاءات صناديق النهب ويستجيب للدوائر الامبريالية الهيمنية. وتبلورت في المقابل مشاريع ليبرالية ورجعية تتسرّ بالدين وتستند في تحركها إلى دعم الدول الاستعمارية فهي تعارض التسلّط والاستبداد لتعوضه بتسلّط وتخلف لا يقلّ خطرا على مصالح الشعب ومستقبل الوطن.

كما تتفاقم في البلاد أوضاع الغلاء والبطالة وتسود حالة من اليأس لدى قطاعات واسعة من الفئات الشعبية ولدى شريحة الشباب على وجه الخصوص مما أفضى إلى ردود فعل عفوية مثل الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها الحوض المنجمي خلال الفترة الأخيرة.

كلّ هذا في ظلّ حالة من الارتداد الفكري والتدهور القيمي تغلق كلّ أبواب الأمل ولا تبقى من خيارات أمام شبابنا غير الانحراف والهجرة المهلكة أو الوقوع في براثن الفرق الرجعية المتاجرة بالدين.

## الحياة الحزبية

## بلاغ

(4) يعرب عن ارتياحه لإطلاق سراح طلبة سوسة، ويدعو لإغلاق ملف كل الطلبة الذين تعرّضوا لتتبعات عدلية أو إدارية بسبب ممارستهم لنشاط نقابي مدني.

(5) يستنكر بشدة التدخل السافر لبعض السفارات الغربية وعلى رأسها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الوطني، وسعيها المحموم لاستدراج النخب التونسية حتى تتخرط في الدفاع عن السياسة الليبرالية والعدوانية التي تسلكها إدارة بوش في الوطن العربي و في كافة أرجاء العالم.

(6) يدعو كل القوى التقدمية النيرة والمفكرين والمبدعين للمزيد من الفعل خاصة في الميدان الفكري والثقافي للدفاع عن العقلانية والتصدي لموجة الردة القروسطية التي تروجها بعض الفضائيات والمجموعات الظلامية الساعية لنسف المكتسبات الحداثية والحقوق المدنية ومن أبرزها حقوق النساء وقيم المساواة.

(7) يؤكد مناصرته للمقاومة في فلسطين والعراق ورفضه لمحاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني ومع عملاء الاحتلال أينما كانوا.

تونس في 02 أفريل 2008  
حزب العمل الوطني الديمقراطي



انعقد في موفى شهر مارس 2008 المجلس المركزي لحزب العمل الوطني الديمقراطي وتناول بالنقاش جملة من القضايا، وخلص للمواقف التالية:

(1) يعبر المجلس المركزي عن تمسكه المبدئي بحقّ الحزب في العمل القانوني والعلني ويدعو السلطة للاستجابة لطلب التفتين الذي تقدّم به منذ 29/04/2005 حتى يتسنى له الاضطلاع بمسؤولياته، وممارسة نشاطه والتعريف بمواقفه بكلّ حرّية.

(2) يعتبر المجلس المركزي أنّ الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة تمثل محطة هامّة لا يمكن تجاهلها، وفرصة لا يجب إهدارها للارتقاء بالحياة السياسية إلى درجة تتماشى مع متطلبات العصر، ولن تكون هذه المحطة بمثابة منعرج حقيقي إذا لم تقلع السلطة عن عقلية الأفراد بالرأي فيما يتعلق بتسيير الشأن العام وما لم تستجيب للمطالب المشروعة في إقرار حقّ الأحزاب المدنية في ترشيح من تشاء من بين أعضائها أو أنصارها لخوض كافة الاستحقاقات، وفي مراجعة المجلة الانتخابية لضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها في كامل مراحلها وفي ضمان حرّية التعبير في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وضمان حقّ الاجتماع في الفضاءات العمومية وفي كلّ ما يتعلق بتوفير شروط تضمن تكافؤ الفرص بين المترشحين وبين القوائم.

وسوف يعمل الحزب جاهدا إلى جانب بقية الفصائل اليسارية والديمقراطية والتقدمية والوطنية لتوفير الظروف السانحة للتعبير الحرّ عن الإرادة الشعبية.

(3) يعبر المجلس المركزي عن قلقه الشديد من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمتمثل في الارتفاع المشطّ للأسعار وتفاقم معضلة البطالة وظاهرة الفساد التي يدفع ثمنها العمال والأجراء وأسرههم بالدرجة الأولى وهو يعبر عن مساندته لمطالب الشغاليين والعاطلين والشبيبة ويخصّ بالذكر مطالب أبناء شعبنا وبناته بالحوض المنجمي ويدعو السلطة للحوار والاستجابة لتلك المطالب وخاصة منها المتعلقة بالقدرة الشرائية والأجور والخدمات الاجتماعية والتشغيل والحقّ النقابي. وهو يعتبر أنّه بالإمكان الاستجابة لتلك المطالب بوضع حدّ لمنهج الخصخصة وبالعمل على تأهيل القطاع العام ودعم المؤسسات الوطنية الفلاحية والصناعية وردع التهرّب الجبائي والديواني.

## انتخابات 2009: الرهانات والمسابك

بمقاييس المنطقة التي تنتمي إليها والتي يخجل أحدنا من مقارنة حالنا بحال من كنا نتفوق عليهم.

هل من الوارد أن تكون انتخابات 2009 نسخة من انتخابات 2004 بل من كلّ الانتخابات التي سبقتها منذ أكثر من نصف قرن؟

لا شكّ في أن هناك قوى شدّ عاتية ترغب في إدامة واقع الاستبداد والانغلاق وإشاعة الإحباط من كلّ تطوّر سياسي ديمقراطي، ولكن هذه المرة لن يكون الأمر سهلا لسببين: أولهما داخلي يتمثل في وجود قوى سياسية اكتسبت نوعا من التجربة ومن المشروعية باتت تؤهلها لخوض معركة حقيقية حول الرهان السياسي لاستحقاق 2009.

وثانيهما عوامل خارجية ضاغطة لا تسمح بتكرار السيناريوهات البائسة التي تزيد من حدّة الاحتقان وتسارع باتساع حزام تهديد المصالح.

• ويبدو أن خيار العامل الخارجي واضح وضغط في الاتجاهات التالية:

- التوافق أمريكي وأوروبا على القبول بمسالك التجمع الدستوري الديمقراطي ورجالاته بمقاييد الأمور في تونس خلال المرحلة القادمة وبالتالي فإن انتخابات 2009 يجب أن تركز هذا التوافق الضامن لمصالح الجميع.

- ولكن هذا الإمساك بمقاييد الأمور لا يجب أن يكون في صورته القديمة أي صورة المستبد الحاكم بأمره والمحدد لمعارضيه والمقصي تعسفا لمن لا يرغب فيه حتى وإن كان صديقا للغرب وصديقا للولايات المتحدة الأمريكية تحديدا.

إنّ هناك رغبة أمريكية واضحة في إبراز معارضة صديقه للغرب مشكلة من جناحين حيويين هما المعارضة الليبرالية التي تمتدح النموذج الأمريكي وتشيد بفضائله صباحا مساء، وتؤاخذ النظام القائم على بطء الانخراط في العولمة الليبرالية وتقدّم نفسها أداة أنجع اقتصاديا وسياسيا لتحقيق ذلك وجناح اسلاموي يكرّس صورة ما يسمى بالإسلام المعتدل في أحزاب تدمج في النظام وتدخل البرلمان وتتوافق مصالحها مع توجهات القوى الهيمنية وتخدم مخططاتها وتضفي عليها مشروعية هي في أوكد الحاجة إليها لمواجهة الفرق المسماة بالجهادية وليس أدلّ على ذلك من التشكيلات السياسية الملازمة للبرلمانات العربية مشرقا ومغربا من الكويت إلى الأردن ومن مصر إلى المغرب ولكنّ المثال الأعلى الذي يتوق الأمريكيون لتعميمه هو المثال التركي من خلال سيطرة الإسلام السياسي على البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية في توافق تام مع سياسات الولايات المتحدة والحلف الأطلسي والكيان الصهيوني.

وسينعكس هذا وجوبا على واقعنا وعلى استحقاق 2009 ويصار بفعل تظافر العوامل الداخلية والخارجية إلى نوع من التوافق يحتفظ فيه الحاكم بالحكم ويتنازل ولو جزئيا عن اختيار معارضيه، وسيفسح المجال أمام المعارضة الليبرالية والاسلاموية لتبرز باعتبارها البديل المستقبلي الذي ترغب فيه قوى اجتماعية واقتصادية محلية ذات صلات وثقى بمصالح الكمبرادور والاقتصاد المعولم وبالتشكيلات الاجتماعية

تشهد الساحة السياسية حراكا لافتا في علاقة بالاستحقاق الانتخابي الرئاسي والتشريعي لسنة 2009. فقد بدأ الحزب الحاكم وقبل حوالي سنتين من الاستحقاق حملة لمناشدة رئيس الجمهورية للترشح لولاية خامسة. وأعلن الحزب الديمقراطي التقدمي في الأيام الأخيرة ترشيح السيد أحمد نجيب الشابي للرئاسة وهو أول مترشّح يعلن عن ذلك إلى حدّ الآن. وأعلن الحزب كذلك إعداده لقوائم في كافة الدوائر للانتخابات التشريعية.

ونحن وإنّ كنا نرى أن حقّ الترشح يجب أن يكون مكفولا لكلّ المواطنين وفق ضوابط قانونية وديمقراطية عادلة وشفافة في إطار من التعاقد المدني يسمح بتعدّد الترشيحات لكلّ المناصب السياسية وفي صدارتها منصب رئيس الجمهورية ويضمن فعليا حقّ المواطن في الاختيار وتحقيق إمكانية التداول على مناصب التسيير والتمثيل السياسي وهو جوهر نظام الحكم المدني الديمقراطي الحديث.

وفي هذا الإطار ننظر إلى كلّ الترشيحات الحاصلة أو ما سيحصل منها.

ولكننا الآن نرى أن هناك قضايا إطارية تحفّ بالانتخابات القادمة وتكتنفها جدية بأن تسلط عليها الأضواء.

• إنّ الرهان الأساسي للاستحقاق الانتخابي المقبل في نظرنا يدور حول مسائل توفّر الحدّ الأدنى من شروط العملية الانتخابية ذات المصادقية، وذلك في مختلف مراحل العملية الانتخابية بدءا من تسجيل الناخبين وتحديد الدوائر إلى شروط الترشح وشفافية العملية الانتخابية وظروف سيرها من الحملة الدعائية المتوازنة توازنا فعليا إزاء القانون إلى عملية الاقتراع والفرز والإعلان في كنف من الإشراف المحايد النزاهة بعيدا عن كلّ تسلط أو تصرف في إرادة الناخبين.

ويبدو هذا الرهان هو المدار الفعلي للاستحقاقات الانتخابية المقبلة. فما من شك في أن السلطة - وكمّلك سلطة قائمة - تسعى لاستمرار حكمها وتفوقها في الاستحقاق الانتخابي ولكن بأيّ ثمن؟

هل مازال واردا في انتخابات 2009 أن تتواصل مهازل الترسيم الانتقائي للناخبين ويحرم جلّ المواطنين ذوي الرأي المخالف أو حتى غير المعروف من حقّ الانتخاب؟

هل مازال واردا أن تمارس شروط اقصادية غير عادلة تفرغ العملية الانتخابية من أيّ مصادقية فيزاح من السباق الانتخابي كلّ المعارضين ذوي الكفاءة لأنّ السلطة هي التي تقرّر من يعارضها وهي التي تختار من يدخل البرلمان ممن تثقّ بهم ليقوموا بالدور الذي رسمته سلفا لهم؟

وهل مازال واردا أن تشرف أجهزة الحزب الحاكم الملتبسة بأجهزة الدولة على كلّ العملية الانتخابية من الترسيم إلى الانتخابات فالفرز والإعلان فتكون تلك الأرقام العجيبة التي تحضر فيها الأغلبية الساحقة من المواطنين للانتخابات حتى وإن كان أغلبهم قد لازم بيته، ويساند أغلب من نسب لهم الحضور مرشحي الحزب الحاكم فتكون النسب التسعينية التي أصبحت من التحف النادرة ومن الغرائب المضحكة المبكية، وأصبحنا بموجبها في أسفل سلم الديمقراطيات الناشئة حتى

1. الاعتراف بالأحزاب والجمعيات المدنية بما فيها حزب العمل الوطني الديمقراطي الذي مازال محروما من حقه في العمل القانوني ومن الإصدار العلني لجريدة الإرادة، ويتعرض موقعه الإلكتروني للإغلاق الدائم ليحال بينه وبين نشر مواقفه والتعريف بها.
2. رفع التضييقات عن الأحزاب والجمعيات المدنية لتقوم بدورها في التنمية السياسية للمجتمع.
3. تنقيح المجلة الانتخابية وقانون الأحزاب وقانون الصحافة لضمان انتخابات تعددية فعلية تتكافأ فيها الفرص بين مختلف الفرقاء بما في ذلك قوى اليسار ولضمان شفافية ونزاهة العملية الانتخابية.
4. العمل على إقرار نظام ضريبي أكثر عدلا للحد من الفوارق الطبقيّة والتصدّي للتهرب الضريبي وللهدايا الضريبية الممنوحة لمؤسسات الرأسمال الأجنبي.
5. المحافظة على القطاع العام وتأهيله ووضع حدّ لسياسة الخصخصة، وتوفير وتحسين الخدمات الاجتماعية في ميادين الصحة والنقل والتعليم والتقاضي والبنية الأساسية.
6. تحسين القدرة الشرائية لعموم الكادحين من خلال زيادة الأجور والحفاظ على صندوق التعويض ودعمه.
7. معاضدة المؤسسات الوطنية الصغرى والمتوسطة والتشجيع على بعثها في كامل مناطق البلاد وفي مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات.
8. الإحاطة بالقطاع التعاوني وإعادة تأهيله من خلال تشريعات مناسبة وحوافر جبائية ومالية ملائمة.
9. بلورة خطة وطنية للتشغيل تأخذ بالاعتبار حاجات الجهات المحرومة والفئات الأكثر تضرراً وفي مقدمتها العاطلين من حملة الشهادات.
10. إصلاح السياسة التعليمية في مختلف مراحلها بالتشاور مع المربين وممثليهم النقابيين.
11. الاعتناء بالثقافة وبالمبدعين ورفع التضييقات عن الإنتاج الإبداعي المستنير.
12. الدفاع عن حقوق المرأة وعن مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة الميادين.
13. الدفاع عن بيئة سليمة تحافظ على صحة المواطن ونقاوة المحيط.
14. مساندة النضال التحرري في فلسطين والعراق وتعزيز علاقات التعاون مع الأقطار العربية ومع الأقطار المغاربية خاصة.
15. تعزيز علاقات التعاون مع البلدان الإفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية والبلدان الآسيوية.
16. رفض الاملاءات ضمن العلاقة مع البلدان الأوروبية والولايات المتحدة والدفاع عن المصلحة الوطنية، ومناهضة نزعة الحروب العدوانية ومناصرة قضايا التحرر في العالم.

هذه هي رهانات المرحلة المقبلة كما نراها ونحن عازمون على مواجهتها وتحمل مسؤوليتنا التاريخية إزاءها.

عبد الرزاق الهمامي  
رئيس الهيئة التأسيسية  
لحزب العمل الوطني الديمقراطي

التقليدية ويسعى لإدخالها إلى البرلمان وتقديم رموزها باعتبارهم المعارضة الأكثر تمثيلية ومصداقية هذا التوجّه الذي جوهره صياغة معارضة متماسكة للاستبداد السياسي في ظل التوافق معه على التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الجوهرية ومنافسته على التحالفات الخارجية الضامنة للحماية والممانعة لتجاوز الخطوط الحمر في التعامل بين الفرقاء.

وكان من أبرز تمظهراته كذلك تلك الحملة المسعورة على كلّ ما هو معارضة يسارية وكلّ ما هو فكر مقاوم للاستبداد السياسي على خلفية التباين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لخيارات العولمة الليبرالية والربط بين ذلك وبين الإصرار على الاعتماد على القوى الذاتية والتمسك باستقلالية القرار الوطني ومناهضة التدخل الامبريالي اليميني في الحياة السياسية الداخلية فلا يمكن أن نرفع لواء الوطنية وننافس من ننتقدهم على كسب وذ السفارات الامبريالية.

لهذه الأسباب تمارس تلك السياسة المنهجية الدؤوبة على إقصاء اليسار بمكوناته الديمقراطية والوطنية وإظهاره في صورة القوة الأظلمة عديمة التأثير والحضور، والسعي لإجباره على دخول بيت الطاعة الامبريالي من خلال دفعه للتخلي عن مواقفه الديمقراطية المناهضة للحركات السياسية الرجعية وللبدائل الاجتماعية المتخلفة وذلك تحت يافطة القبول بالآخر والتصالح مع الإسلام السياسي المعتدل بل أصبح من حسبوا يوما على اليسار يتبرؤون من التطرف العلماني. وكذلك من خلال دفع اليسار للتخلي عن مواقفه الوطنية المناهضة للهيمنة تحت تعلقة تغيير الظروف وتشابك المصالح وتداخل الإيرادات. فالحدود الوطنية للقرار السياسي ليست إلا بقايا تفكير انعزالي فقد مبرراته في ظل العولمة التي وحدت القرية الكونية ولم يعد مستنكفا في ظلها التدافع على أعتاب القوة العظمى الوحيدة في عالم اليوم، ألم يفعل ذلك حكام العراق اليوم بعد أن كانوا طابورا خامسا لغزو بلادهم؟ وغيرهم من سعى ويسعى ليكون أداة للسياسة الأمريكية في المنطقة الجاهزة لاحتضان القوى السياسية المتوافقة معها بشرط أن تتبرأ من تهمة اليسار والاشتراكية ومن تهمة الوطنية ومناهضة الاحتلال والصهيونية.

ولهذه الأسباب جميعا نرى أن استحقاق 2009 جدير بأن يخاض بوعي بمحمل هذه الرهانات، جدير بأن يواجه بموقف يساري تقدمي وطني واضح يتباين مع موقف السلطة الراغبة في إبقاء دار لقمان على حالها من حيث الجوهر، ويتباين كذلك مع كلّ البدائل المغشوشة التي ليست إلا تطبيقا محليا لمخططات الهيمنة والتي في صدارتها مشروع "الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا". ولهذه الأسباب نرى نحن في حزب العمل الوطني الديمقراطي أنّ مواجهة هذا الاستحقاق يقتضي سلوكا سياسيا واضحا وبرنامجا مطلبيا يجمع بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي واجتماعي ووطني وقوة سياسية قادرة على النضال من أجل تحقيق ذلك.

فنحن في حاجة لبلورة قطب يساري وديمقراطي تقدمي يكون في مقدّمة النضال ضدّ الاستبداد السياسي الواقع وضدّ مشاريع الاستبداد المتوقعة، يلتزم حول أرضية دنيا توافقية ترسم حدودا واضحة بين مكوناته وبقية البدائل المطروحة على الساحة السياسية وهذا ما يبرر وجوده وتميزه.

ونحن نعتبر الاستحقاقات المقبلة فرصة مناسبة لبلورة وإبراز هذا البديل الذي يجب أن يحمل لواء المطالب الشعبية والحملة الانتخابية مناسبة للدعاية لتلك المطالب ولتعبئة الناس حولها والتي منها:

## قراءة في مشروع القانون الدستوري الإستثنائي الخاص بالانتخابات الرئاسية

قرارها، إذ أنه يرجع لمناضلي هذه الأحزاب وهدم تعيين المرشح الأكثر كفاءة.

(3) إن القانون الدستوري الإستثنائي سيكون صالحا لمرّة واحدة مثلما كان الأمر في 1999 و 2004، وهي ظاهرة لا تضمن الإستقرار في الحياة السياسية ولا تدعم المؤسسات الدستورية وتبقي المواطنين والأحزاب في حالة من الإنتظار الدائم لمعرفة من ستقبل به السلطة القائمة منافسا لمرشحها.

نعتقد أنّ لجوء السلطة لقوانين استثنائية وللمرّة الثالثة على التوالي لإضفاء تعددية على الإنتخابات الرئاسية يعكس المأزق الذي تعيشه البلاد بسبب هيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على الحياة السياسية وعلى المجتمع، هذا من جهة والشروط المحففة والتعجيزية الذي يفرضها الفصل 40 من الدستور.

وهذا المأزق هو مأزق السلطة نفسها فهي تريد من جهة ضمان فوز مرشح التجمع الدستوري الديمقراطي في الانتخابات ومن جهة أخرى إقناع الرأي العام الداخلي والخارجي بأنّها تنظم انتخابات رئاسية تعددية وتنافسية تسمح بالتداول السلمي على السلطة. هذا التناقض أدى وسيؤدي إلى سنّ قوانين استثنائية صالحة لانتخابات واحدة تسيطر عليها عقلية الإنتقاء والإقصاء.

المطلوب هو مراجعة مقتضيات الفصل 40 من دستور البلاد التونسية مراجعة تكفل تنظيم انتخابات تعددية يتقدّم إليها من تختاره الأحزاب السياسية المدنية إمّا بصورة مستقلة أو بصورة إئتلافية من بين أعضائها أو أنصارها.

نظر مجلس الوزراء في جلسة عقدها في نهاية شهر مارس الماضي في مشروع قانون دستوري استثنائي تعزّم السلطة التنفيذية تقديمه للبرلمان للمصادقة عليه.

مشروع القانون الدستوري هذا يتعلق بالترشح للإنتخابات الرئاسية التي ستنظم من المرجح في أكتوبر 2009، وجاء عقب الخطاب الذي ألقاه رئيس الدولة في 2008/03/21 وتعرض فيه إلى الإستحقاق الإنتخابي الرئاسي، معلنا عن قراره بعرض مشروع قانون دستوري استثنائي على غرار ما قام به بمناسبة تنظيم الإنتخابات الرئاسية في عام 1999 وسنة 2004 حتى تكون الإنتخابات تعددية.

ذلك أنّ دستور البلاد التونسية كما وقع تنقيحه بموجب الإستفتاء الذي نظّم عام 2002 ينصّ على أنه " لا يمكن أن يترشح للإنتخابات الرئاسية إلا من حظي بمساندة 30 نائبا بمجلس النواب أو رئيس مجلس بلدي علاوة عن استكماله للشروط القانونية الأخرى المتعلقة بالسن والجنسية والتمتع بالحقوق المدنية ".

وبناء على هذا الفصل ونظرا لهيمنة التجمع الدستوري الديمقراطي على مجلس النواب وعلى المجالس البلدية فانه الحزب الوحيد القادر دستوريا على تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية القادمة وبالتالي يؤدي تطبيق مقتضيات الفصل 40 من الدستور بشروطه التعجيزية إلى تنظيم انتخابات رئاسية يتقدّم إليها مرشح واحد لا منافس له، وهي انتخابات تكون نتيجتها معروفة مسبقا مهما كان عدد الناخبين، مما يفقد الرئيس المنتخب مشروعية جماهيرية حتى وإن كانت له شرعية قانونية.

السلطة ووعيا منها بأن إنتخابات رئاسية بمرشح واحد أصبحت غير مقبولة، قرّرت هذه المرّة توسيع باب الترشيحات لرؤساء الأحزاب أو أمنائها العاميين أو أمنائها الأولين بشرط أن يكونوا مباشرين لخطتهم مدّة لا تقلّ عن عامين عند تنظيم الإنتخابات الرئاسية المقبلة.

مشروع القانون الدستوري الإستثنائي المزمع عرضه على مجلس النواب يسجّل تقدّم بعض الشيء مقارنة بالقانون الذي وقع سنّه بمناسبة انتخابات 2004 إذ أنه لم يشترط هذه المرّة أنّ يكون الحزب برلمانيا أي أن يكون له نواب بمجلس النواب حتى يقدّم مترشحا عنه للإنتخابات الرئاسية.

لكن هذا الجانب الإيجابي سرعان ما يتلاشى ويحجب أمام سلبياته وأهمّها:

(1) أنّ هذا القانون لا يسمح للأحزاب المدنية غير المعترف بها على غرار حزب العمل الوطني الديمقراطي بتقديم مرشح للإنتخابات المقبلة، رغم أنها قدمت مطلبا في الترخيص لها بالنشاط في إطار قانون الأحزاب الجاري به العمل.

(2) إنّ هذا القانون فرض على الأحزاب المخوّل لها بتقديم مرشح للإنتخابات الرئاسية المقبلة هويّة مرشحها فهذا الأخير لا يمكن أن يكون إلا رئيسها أو أمينها العام أو أمينها الأول، وهذا إجراء يمثل تدخلا في حياة الأحزاب ومسا باستقلالية

### أربعينية جورج حبش

بدعوة من حركة التجديد إنعقد بقصيبة المديوني من ولاية المنستير موكب لإحياء أربعينية فقيد الثورة الفلسطينية الدكتور جورج حبش وذلك يوم 9 مارس.

وحضر الندوة ممثلان عن منظمة التحرير وعن الجبهة الشعبية وعدد من المناضلين الوطنيين والديمقراطيين والتقدميين من جهة الساحل والقيروان وإفتتحها منسق حركة التجديد بالمنستير.

كما حضر الندوة الرفيق عبد الرزاق الهمامي رئيس الهيئة التأسيسية لحزب العمل الوطني الديمقراطي الذي ألقى كلمة تعرّض فيها لدور الحكيم والجبهة الشعبية في اعطاء البعد الجماهيري التقدمي للنضال التحرري ضدّ الكيان الصهيوني ولراهنية العمل لتفعيل دور اليسار العربي في التصدي للمشاريع الإمبريالية والصهيونية.

## حول اختطاف المواطنين النمساويين

عمدت مجموعة تسمي نفسها "تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي" خلال شهر فيفري 2008 إلى اختطاف مواطنة ومواطن نمساويين عندما كانا يقومان برحلة سياحية في صحراء بلادنا. وأفصح المختطفون لاحقا عن الغاية من عملياتهم الإرهابية، وذلك بأن طالبوا السلطات في تونس والجزائر بإطلاق سراح مساجين يشتركون معهم في التوجهات السياسية والمذهبية، محذرين في نفس الوقت من أنهم سيعمدون إلى تصفية الرهينتين في صورة ما لم تقع الاستجابة لمطلبهم. وليس خافيا على أحد أن المختطفين يسعون إلى ممارسة ضغط كبير على النظامين في تونس والجزائر بعملهم الإجرامي هذا، من خلال ما يأملونه من تداعيات سلبية على السياحة التونسية هذا من جهة ومن خلال ما يمكن أن تسلطه الدولة النمساوية من ضغوط على الحكومتين المغاربيتين لجرهما للاستجابة إلى مطالبهم. وإذ يعبر حزب العمل الوطني الديمقراطي عن شجبه واستنكاره لعملية الاختطاف بكل أبعادها ومنطلقاتها ويؤكد تضامنه مع الضحيتين فإنه:

أولا: يطلب من السلطة التونسية إعلام الرأي العام بكل تطوراتها بصورة شفافة وفي الإبان تجنباً لرواج الإشاعات التي لا يمكن إلا أن تزيد في حيرة المواطن وتفتح الباب أمام التهويل والتأويلات المغرضة.

ثانيا: ينبّه من مغبة استعمال حادثة اختطاف السائحين النمساويين لممارسة مزيد من الانغلاق تحت غطاء مكافحة الإرهاب وتوفير الأمن للمواطنين وللأجانب الذين يزورون بلادنا.

ثالثا: يحذر من إمكانية استعمال هذه الحادثة من قبل دول هيمنية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية لفرض وجود عسكري على أراضينا أو بالمنطقة تحت غطاء مزيد المساعدة لدول المنطقة في مكافحة الإرهاب هذا من جهة، ولفرض مشاريعها السياسية المشبوهة والرجعية على شعوبنا مثل مشروع الشرق الأوسط الكبير - من جهة أخرى.

رابعا: يدعو مجددا السلطة العمومية لفتح حوار وطني حول جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الأحزاب المدنية والنقابات المهنية وباقي مكونات المجتمع المدني لصياغة سياسات جديدة تستجيب لمطالب ومطامح الشرائح الشعبية الواسعة في الحرية والكرامة وتمكن هذه الفئات من نصيبها المشروع من الثروة الوطنية وتضمن لها الشغل القار والخدمات الاجتماعية الأساسية.

خامسا: يعتبر أن مثل هذه الخيارات هي وحدها الكفيلة بأن تحصن البلاد والشعب ضد البدائل الرجعية الماضية والأعمال الإرهابية وضد المطامع السياسية والعسكرية والاقتصادية للدول الهيمنية وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية.

تونس في 2008/03/17  
حزب العمل الوطني الديمقراطي

## توضيح للرأي العام

قامت جريدة الصباح بتغطية فعاليات ندوة نظمها منتدى فكري بتاريخ 2008/03/07 يشرف عليه عضو مجلس المستشارين كان موضوعها "التعددية السياسية في تونس إلى أين؟" بدار الثقافة "ابن خلدون". ودعي لتنشيط الندوة السيد زهير مظفر الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بالوظيفة العمومية وعضو اللجنة المركزية للحزب الحاكم.

وفي ردّه على سؤال وجه إليه حول سبب رفض الاستجابة لمطالب أحزاب تقدمت بمطالب للحصول على تأشيرة العمل القانوني أجاب السيد الوزير حسب الصحيفة بما مفاده "إنّ هذه المعارضة تنقسم غالبا إلى تيارين: تيار ينتسب إلى المقدرات العقائدية والدينية بما ينفي عنها الصفة السياسية والحزبية [التي تفترض أن يجري الحوار حول القضايا السياسية والاقتصادية انطلاقا من مرجعيات بشرية دون السقوط تحت سقف الخط بين الديني المقدس والبشري..] أما بقية الأطراف التي لم تحظ بالاعتراف القانوني فتنتهي في نظر الأستاذ مظفر إلى تيارات يسارية لم تحترم قانون الأحزاب.

وحزب العمل الوطني الديمقراطي، وهو حزب يساري إذ يعتبر نفسه معنيا بهذا التصريح يرى نفسه ملزما بأن يوضح ما يلي تعقبا على موقف السيد الوزير:

أولا: إنّ حزب العمل الوطني الديمقراطي يسجل بارتياح تأكيد السيد الوزير بأنّ أحزابا يسارية تقدمت فعلا بمطلب لوزارة الداخلية للحصول على الترخيص لها في العمل القانوني. وللتذكير فإنّ حزب العمل تقدّم في 2005/04/29 لوزارة الداخلية يطلب في الترخيص له بالعمل القانوني لكنّ وزارة الداخلية لم تسلمه وصلا في ذلك كما يقتضيه القانون المنظم للأحزاب السياسية ورفض مسؤولو الوزارة تلقي المطلب مباشرة فوقع إرساله بالبريد مضمون الوصول.

ثانيا: خلافا لما جاء على لسان السيد الوزير، احترم حزبنا كلّ الشروط القانونية التي يستوجبها هذا القانون لتقديم المطلب لوزارة الداخلية، ونؤكد أنّنا لم ننتلق منذ تاريخ تقديمنا للمطلب أي قرار رفض من السيد وزير الداخلية معللا أو غير معلل بمخالفتنا للشروط القانونية التي يقتضها قانون الأحزاب.

وبناءً على ما تقدّم، فإنّ حزبنا يطالب السلط العمومية بأن تسارع في الاستجابة إلى مطلبه حتى يتسنى له ممارسة نشاطاته بكلّ حرية في كنف الشرعية القانونية.

عبد الرزاق الهمامي  
رئيس الهيئة التأسيسية  
لحزب العمل الوطني الديمقراطي  
تونس في 2008/03/17

## حول أوضاع الحوض المنجمي

أحادية تنموية محورها الأساسي شركة فسفاط قفصة.

إنّ منطقة الحوض المنجمي ومنذ اكتشاف الفسفاط في سنة 1885 بجبل ثالجة قرب المتلوي وإنشاء شركة الفسفاط والسكّة الحديدية ومدّ خطّ حديدي بين مدينة المتلوي وميناء صفاقس سنة 1897، شهدت تحولات عميقة في كلّ البنى تقرّيبا الديمغرافية والثقافية والدينية والبيئية وجعلت سكان الحوض يتوقفون إلى لعب دور سياسي هام في البلاد ككلّ.

وقد ساهم الاستثمار الرأسمالي الأجنبي في عهد الحماية الفرنسية في إخضاع المنطقة وكامل البلاد لسلطة الاستعمار الفرنسي ونهب الثروات الوطنية، وبالتوازي فقد نشأت حركة سياسية تقدمية في طليعتها الشيوعيون وتأسست النقابات المختلفة الاعراق والعقائد وتوافدت على المنطقة عمالة إيطالية ومالطية وفرنسية وتدفق طالبو الشغل من القطرين الجزائري والليبي.

وإنّه لمن المؤسف حقاً أنّ رصيذا عمّاليا ونضالا سياسيا واجتماعيا كانت تزخر به المنطقة لم ينفذ عنه الغبار بصفة تعيد لها الاعتبار. ومما تجدر الإشارة إليه الدور الهام الذي لعبته المرأة في النضال الوطني والطبقي طيلة عهود الاستعمار المباشر فلا غرابة في أن تكون المرأة حاضرة بكثافة في الاحتجاجات الأخيرة.

إنّ تراجع الدولة وانحسار تدخلها المباشر لم يساهم إلا في تفكير هذه المنطقة واستئصال النزوح إلى المناطق الأكثر حظا، فماذا لو شحّت الموارد المنجمية بالحوض؟ ما هو مصير أبنائه؟

إنّ أحداث الحوض المنجمي مهما اختلفنا في تقييمها، عفوية كانت أم منظمة و ذات أفق سياسي، بينت أن صبر التونسي على تدهور مقدراته الشرائية وعلى تدني ظروف عيشه قد نفذ، فهل يستوعب الجميع سلطة ومعارضة هذه الرسالة؟

مازالت وتيرة الاحتقان لم تخف بعد بمنطقة الحوض المنجمي وبمعمودية الرديف بالخصوص رغم إطلاق سراح النقابيين الذين أوقفوا يومي 6 و7 أفريل 2008 ومجموعة من الشبان المعتصمين بعد الاعتداء عليهم بالعنف الشديد. وكرّد فعل عمدت السلطة إلى توخي أسلوب العصا الغليظة في إدارة أزماتها مع المجتمع وإلى تعبئة إعلامية تبرز إنجازات النظام لفائدة ولاية قفصة وحركت الحزب الحاكم لتنظيم مسيرة مهزلة رفعت شعارات موالية للسلطة ومنذدة "بالجاهدين وناكري الجميل".

وللتذكير فإنّ معتمدات الحوض المنجمي كانت قد شهدت جملة من التحركات على خلفية الاحتجاج على انتدابات شركة فسفاط قفصة والتي اتسمت بانعدام الشفافية وتغليب منطق المحاباة والارتشاء والزيابئية السياسية.

وقد تمثّلت التحركات في نصب الخيام والاعتصام بها والتظاهر وتنظيم المسيرات الحاشدة شاركت فيها جموع من سكان الحوض من أولياء المعطلين عن العمل وأرامل عمّال المناجم الذين قضوا في الدواميس في ظروف لا إنسانية تذكرنا بعهود خلنا أنها ولت وانتهت.

وقد وقع نشر قوآت أمنية رهيبية على مشارف المعتمدات للتدخل وجمع الاحتجاجات إن اقتضى الأمر ذلك.

وعلى إثر الأحداث تحركت السلطة واعتمدت جملة من الإجراءات قصد احتواء وامتصاص غضب السكان توجت بتعيين وال ومعمدين جدد وتنصيب كاتب عام لجنة تنسيق جديد وانعقاد مجلس وزاري خلص إلى جملة من الآليات لدفع الاستثمار والتشغيل بمنطقة الحوض المنجمي أقلّ ما يقال عنها أنّها تكريس لتخلي الدولة عن دورها التعديلي. المعنيون بهذه الإجراءات غير مؤهلين لبعث المشاريع والانتصاب لحسابهم الخاص لانعدام الضمانات الضرورية، وحتى الحوافز التي رصدت لذلك أثبتت عدم جدواها منذ عقود ولم تساهم في نهوض قطاع خاص نشيط يشغل، وللعلم فإن هذه المنطقة قد اعتمدت في ظل غياب سياسة صناعية على

### بلاغ صحفي

التقى ممثلون عن كلّ من حركة التجديد والحزب الاشتراكي اليساري وحزب العمل الوطني الديمقراطيّ للتشاور حول التصعيد الخطير الذي تشهده منطقة الحوض المنجمي بقفصة منذ فجر الاثنين 7 أفريل والمتمثل في تطويق مدينة الرديف من طرف قوات الأمن ومداومتها لمساكل المواطنين بصورة عشوائية وشنها حملة إيقافات واسعة شملت عشرات الشبان ومسؤولين نقابيين لا يزال عدد منهم رهن الاعتقال.

أمام هذا الوضع فإن الأحزاب المجتمعّة تدين استعمال العنف ضدّ المواطنين والمواطنات بمدينةتي أم العرايس والرديف وتجدد تضامنها الكامل مع مطالب أهالي الحوض المنجمي، كما تطالب باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتهدئة الأوضاع المتأزمة بهذه المنطقة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، وذلك بإطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين فوراً وإيقاف التتبعات ضدّهم، وسحب قوات الأمن، وتنفيذ وعود التشغيل التي قطعت أمام الاهالي، والشروع في تطبيق سياسة تنموية عاجلة تكون في مستوى ما تتطلبه الحالة الاجتماعية المتردية من معالجة حقيقية بعيدا عن الحلول الترقيعية كما تكون في مستوى الطموحات المشروعة لأبناء جهة قفصة والجهات الداخلية الأخرى في الشغل والعيش الكريم.

هذا وقرّرت الأحزاب الموقعة مواصلة متابعة الوضع والتشاور لاتخاذ ما تتطلبه المستجدات من مبادرات المساندة.

تونس في 10 أفريل 2008

الحزب الاشتراكي اليساري

حزب العمل الوطني الديمقراطيّ

حركة التجديد

## في ذكرى 9 أفريل في تونس والعراق

وتقترب هذه الذكرى بالذكرى الخامسة لاحتلال العراق على يد الجيوش الأمريكية والبريطانية واتباعها وبتواطء مع القوى الرجعية المحلية ورموزها من أمثال الحلبي والسيستاني، وأدى ذلك إلى تحطيم منجزات ومكتسبات العراق وتأجيج النزاعات العرقية والطائفية بين أبنائه وبناته والاستحواذ على خيراته.

ومثل هذا الإحتلال المباشر منعرجا في الهجمة الامبريالية على الوطن العربي بعد اغتصاب الأرض العربية في فلسطين والعدوان الثلاثي على مصر فأصبحت المنطقة برمتها تواجه الحملات العسكرية والسياسية الأمريكية المتتالية والمركزة في العراق وفلسطين ولبنان والسودان والصومال وكذلك في المغرب العربي ومصر والأردن والخليج.

ومن هنا تأخذ المسألة القومية كامل أهميتها وأبعادها وتتطم أو هام البعض الحالمين بتوريد " ديمقراطية " بوش والحافظين الجدد للعراق أو لبنان أو مصر أو تونس. فهي " ديمقراطية " مغشوشة تخدم مصالح الامبرياليين والصهاينة والشركات الرأسمالية الكبرى.

وكما جاء في مقولة شهيرة فحواها أنه " أينما وجد القهر وجدت المقاومة " فإنّ القوى الوطنية في العراق هُتت بسرعة رغم الصعوبات الجمة للتصدي للاحتلال وأتباعه ولتكبيدهم خسائر عسكرية فادحة وهزيمة سياسية لم يكونوا يتوقعونها.

ونحن نحبي هذه المقاومة الوطنية الباسلة التي تقف في الخطوط الأمامية للنضال العربي والدولي ضدّ أكبر قوة هيمنية في العالم وتدعو كافة القوى المحبة للسلم في العالم للتميز بين الإرهاب الذي تقف وراءه قوى رجعية مشبوه في أمرها والمقاومة المشروعة للاحتلال.

تونس في 09 أفريل 2008  
حزب العمل الوطني الديمقراطي

نحبي اليوم الذكرى السبعين للمظاهرة الحاشدة التي شهدتها تونس في 9 أفريل 1938 والتي جابت الشوارع للتعبير عن رفض أسلافنا لنظام الحماية الاستعمارية والمتواطئين معه وللمطالبة ببرلمان تونسي يكرّس السيادة الوطنية والشعبية. وبهذه المناسبة فإننا نعبر عن اجللنا لشهداء 9 أفريل الذين سقطوا برصاص الاستعمار الفرنسي كما نعبر عن تقديرنا لكلّ من دفع ضريبة النضال الوطني والتقدمي والديمقراطي منذ ذلك اليوم إلى يومنا هذا.

واليوم وبعد مرور سبعين عاما فلئن تغيرت الظروف وتطوّرت الأوضاع اذ اندثرت العديد من المظاهر القديمة وبرزت في محلها مظاهر جديدة وتحققت بعض المكاسب، كما حدثت بعض الانتكاسات، فإنّ المسار العام يبقى متسما براهنية النضال في سبيل السيادة الوطنية والحقوق والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

فنحن اليوم لا نزال نجابه النهب والاملاءات الامبريالية التي تقودها الادارة الأميركية كما نواجه حملاتها الرامية لدعم التيارات الظلامية التي تلتقي مع توجهاتها الليبرالية الأكثر تطرفا والتي تدفع الفئات الشعبية غالبا تداعياتها من غلاء المعيشة وتفاقم البطالة والفساد وتدني خدمات اجتماعية كما تعاني منها المؤسسات الوطنية في القطاعين العام والخاص وفي كلّ الميادين الصناعية والفلاحية وقطاع الخدمات.

كما لا نزال نسعى للظفر بالحقوق الديمقراطية بما فيها حقّ المواطنة الذي يكفل تكافؤ الفرص بين كلّ المواطنين والمواطنين والمساواة بين الجنسين والحقّ في انتخابات شفافة وفي برلمان يعبر عن الارادة الشعبية وحقّ التنظم للأحزاب والجمعيات المدنية ومن بينها حزب العمل الوطني الديمقراطيّ الذي لا يزال محروما من حقّه المشروع في العمل القانوني والعلني إلى غير ذلك من المطالب الديمقراطية.

## نواب غير تجمعيين يقدمون مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام

لم يساند إلى حدّ الآن أي نائب من نواب التجمع المبادرة التشريعية البرلمانية رغم أن رئيس الدولة (رئيس التجمع) لم يأذن بتنفيذ حكم الإعدام منذ 1992 في أي شخص من المحكوم عليهم بهذه العقوبة المهينة. عرض مشروع القانون على مجلس النواب للمناقشة والتصديق رهين انخراط النواب التجمعيين في الدفاع عنه، ثم امضاء رئيس الدولة عليه وإذنه بنشره بالرائد الرسمي. إن تم هذا الأمر تكون تونس شهدت منعرجا هاما في حياتها البرلمانية.

وتعرب " الإرادة " عن دعمها لهذه المبادرة ذات الأبعاد الإنسانية.

بمبادرة جريئة من النائبين مصطفى الجياوي وعبد الملك العبيدي، تقدم 25 نائبا ينتمون لحركة التجديد والإتحاد الوحدوي الديمقراطي وحزب الوحدة الشعبية وحركة الإشتراكيين الديمقراطيين بمشروع قانون يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وتعد هذه المبادرة الثانية من نوعها في تاريخ البرلمان التونسي بعد مشروع قانون العفو التشريعي العام الذي تقدم به سنة 2007 النواب الممثلون لحركة التجديد.

هذه الخطوة تعتبر دعما للحملة الوطنية من أجل إلغاء عقوبة الإعدام في تونس والتي تشارك في تنظيمها مجموعة من المنظمات منها الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، فرع تونس لمنظمة العفو الدولية، جمعية النساء الديمقراطيات، وشخصيات وطنية.

## اهتمام أمريكي متزايد بتونس

التعاون العسكري مع تونس" وأنت هذه الزيارة ضمن جولة مغاربية لـ"ولتي" الذي انتقل بعد ذلك إلى "تل أبيب". هذا وحلّ بتونس يوم 9 مارس وفد أمريكي برئاسة "شون دونالي" مساعد وزير التجارة لحضور الاجتماع الثالث لـ"مجلس الاتفاق الإطاري للتجارة والاستثمار (TIFA)" الذي تمّ بعثه عام 2002 والرامي لإزالة "العراقيل التي تعيق سيولة المبادلات" بين الولايات المتحدة وتونس، ويبدو أن المفاوضات لا تزال متعثرة إذ صرح "دونالي" في ختام زيارته أنّ إقامة منطقة تبادل حرّ بين البلدين يُعتبر "هدفاً على المدى البعيد"، هذا مع العلم أنّ الولايات المتحدة أبرمت اتفاقيات تبادل حرّ مع كلّ من المغرب والأردن والبحرين وسلطنة عمان.

وختاماً وبدعوة من "كندوليزا رايس" اجتمع في تونس يوم 31 مارس وفي غرة أفريل سفراء الولايات المتحدة المعتمدين لدى الدول الإفريقية بعد أيام قليلة عن اجتماع الملحقيين العسكريين لسفارات الولايات المتحدة في القارة الإفريقية.

يوصل سفير الولايات المتحدة السيد قوداك نشاطه في اتجاه النخب التونسية أحزاباً وجمعيات وأفراداً، ولقد دعا على الأقل في مناسبتين خلال شهر مارس (وأخرها يوم 28 مارس) بعض ممثلي الأحزاب والجمعيات للاجتماع به بمقرّ السفارة الأمريكية بتونس ولتناول مواضيع لم يفصح عن فحواها....

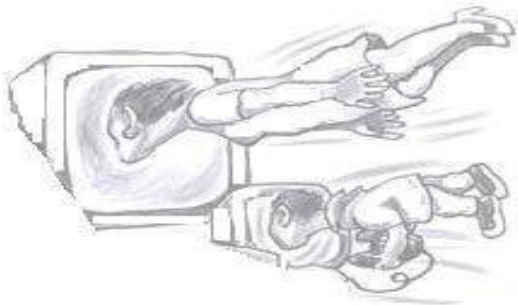
وقدم إلى تونس يوم 12 فيفري وفد أمريكي ضمّ كلّ من "دال دايلاي" المنسق العام لمكافحة "الإرهاب" من وزارة الخارجية الأمريكية و"قردن قراري" نائب مساعد وزير الخارجية للشرق الأدنى للتباحث مع المسؤولين التونسيين في قضايا تتعلق بالتعاون الثنائي في "مكافحة الإرهاب" ويعتقد المراقبون أنّ المباحثات تطرقت إلى نشاط ما يسمى بـ"تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" التي تتحرك حسب أجندة وأهداف جدّ مشبوهة تستعملها الإدارة الأمريكية للمزيد من الضغط والابتزاز.

كما قدم إلى تونس يوم 28 فيفري "دافيد ولش" مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط "لبحث سبل تعزيز

## في عصر العولمة والرأسمالية، الإشمار شعاره يحيا الربح ! يسقط الإنسان !

الإهتمام بقضايا الشباب؟ كلّ هذا يسقط من أجل الربح تسقط القيم يسقط الفكر يسقط الإنسان هذا هو شعار العصر عصر الرأسمالية عصر العولمة.

أمام هذا نقول لشبابنا أن العواطف هي جزء من حياتنا ولكن أن نصرف كلّ أوقاتنا بالصورة التي تقدّمها الومضة الإشهارية المذكورة، فهذا تدمير للإنسان ولطاقات الشباب المفترض أن توجه نحو التحصيل المعرفي والعلمي نحو إكتساب فكر علمي نير ونحو امتلاك موقف نقدي من الواقع الرديء الذي تعيشه شبيبة البلد لا أن يصبح الشباب مادة دعائية من أجل شركات الربح. ألم نقل أن الرأسمالية عدوة للإنسان!؟



تبث القنوات التلفزية التونسية هذه الأيام ومضة إشهارية لفائدة شركة الإتصالات الهاتفية "تونيزيانا".

ومحتوى الومضة أن شاباً وفتاة يتلازمان طوال اليوم من الصباح إلى المساء ولا يفترقان ولو للحظة الواحد منهما كظل الآخر، يتلازمان في كلّ أنحاء البلاد: على البحر في المدينة، في الغابة، إلا المدرسة فهي الغائبة وكذلك الدروس لا مكان لها في هذه العلاقة وحتى في الليل فإن اللقاء يستمرّ إلى آخره عبر الهاتف الجوال، وهذا هو الهدف من الومضة (الدعاية لتسويق الخطوط الهاتفية) هذا التسويق الذي يراكم الأرباح فيصبح الربح هو القيمة العليا وتسقط أمامه كلّ القيم، فالوقت وحسن إستغلاله وتوظيفه توظيفاً إبداعياً لم يعد قيمة والدراسة والتعلم لا موقع لهما في يوم هذا الثنائي ولا في ليلهما فحتى عند العودة إلى البيت فلا مراجعة ولا إنجاز واجبات مدرسية ولا علاقات عائلية فالوقت مخصص لمواصلة الحديث العاطفي.

أهكذا نريد أن يكون شبابنا؟ على هذا النمط من السلوك، من التصرف من التفكير نريدهم أن يسيروا؟ هل هذه هي الصورة التي نريد أن نرسمها لأبنائنا؟ هل هذه هي الرسالة التي نريد أن نوصلها إليهم؟ أين الدعاية لحسن التصرف في الوقت من أجل التعلم من أجل الإبداع من أجل التقدم من أجل

## الإنتلاف يدعو لندوة يوم 20 أبريل لمناقشة مشروع بيان مشترك

شعبنا من جور الإستبداد بمختلف أصنافه ومن مخاطر التدخل الأجنبي، بما فيها إملاءات الدوائر المالية والتجارية العالمية، ومن مخاطر الإرتداد الفكري والثقافي والحضاري. وهو بديل مجتمعي تسوسه جمهورية ديمقراطية تقدمية فعلا.

وتأسيسا على ما سبق نحن المشاركون في الندوة الوطنية أحزابا وشخصيات مستقلة ديمقراطية وتقدمية نعلن عن بعث حركة على أساس مكاسب "المبادرة الديمقراطية" ثم "المبادرة/الإنتلاف" قوامها العمل الإنتلافي حول الحد الأدنى الديمقراطي التقدمي. وهي حركة منفتحة على القوى الديمقراطية والتقدمية.

وتهدف هذه الحركة إلى بناء قطب ديمقراطي قادر على التحرك الميداني وعلى تجميع وتعبئة قوى وحساسيات وشخصيات ومناضلين من مختلف الشرائح الإجتماعية وواجهات النشاط والمشارب الفكرية والسياسية الديمقراطية والتقدمية من أجل التأثير الفعال على موازين القوى لصالح المشروع الديمقراطي.

● **ملاحظة هامة:** إن مشروع البيان الذي نضعه بين أيديكم، ليس سوى مشروع، لا أكثر ولا أقل، من أجل تيسير النقاش. وان ما نتوصل إليه، في الندوة، من اتفاقات وصياغة هو الذي سوف يمثل القاسم المشتركة بيننا. ونؤكد بأننا مستعدون للتفاعل مع أي مقترح آخر يعرض علينا في الندوة أو قبلها.

### تهديد تم اعتداء

اجتمع فرع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بسوسة بصفة إستعجالية اليوم علي إثر ما جد من تهديد تلقاه الكاتب العام للفرع السيد عبد الرزاق العثماني عبر بريده الإلكتروني بتاريخ 26-03-2008 تمثل في مطالبته بقدية مالية قدرها 1500 ديناراً لتأمين ابنته فداء و إعطائه مهلة تنتهي مع بداية يوم 03-04-2008 ولم يأخذ هذا التهديد إلا على محمل الضغوط التي تمارس على العائلة منذ مدة غير قصيرة لمنعها من النشاط النقابي و الحقوقي إلا أن التهديد تحول إلى تنفيذ إذ اعترض أحد المجهولين الطالبة فداء العثماني أمام كلية الحقوق بسوسة ظهر اليوم المذكور مشهرا في وجهها سكيناً و من حسن الحظ لم تصب إلا بجرح في يدها اليسرى في حين لاذ المجرم بالفرار بعد ما افتك منها كتبها فالتجأت إلى إدارة الكلية التي قدمت لها الإسعافات الأولية و كان موقف "الأمن الجامعي" المعبر عنه "أن سلطته لا تتجاوز باب الكلية".

إن فرع الرابطة يدين بشدة هذه الفعلة الإجرامية يهيب بالرأي العام الديمقراطي والمنظمات الحقوقية والإنسانية الوقوف ضد هذا المنحى الخطير للجريمة ويطالب الفرع بفتح تحقيق جدي وتقديم الجناة للمحاكمة.

سوسة في 03-04-2008

عن هيئة الفرع

الرئيس

جمال إمسلم

نحن المجتمعين أحزابا وشخصيات مستقلة ديمقراطية وتقدمية نسجل ما تشهده الحياة السياسية من حالة تعطل ناجمة عن:

- احتكار الحزب الحاكم للحياة السياسية وعن خيارات السلطة التي تكفل هيمنته على الدولة والمجتمع وتضييق في مجالات تدخل أحزاب المعارضة القانونية وجمعيات المجتمع المدني المستقلة وتتعامل معها طبقاً لمدى قبولها بمنظومتها السياسية وتقصي قوى عديدة من دائرة النشاط والتعبير القانوني ومن التواجد في المؤسسات التشريعية والبلدية ولا تترك لها سوى المجال الذي تسمح به.

- تباطؤ تبلور القطب الديمقراطي التقدمي في مستوى القيم والمبادئ والبرنامج البديل أو كتشكيلة سياسية ذات مصداقية تفرض نفسها في الحياة السياسية بمعارضتها للسلطة على أساس بديلها المجتمعي وتمسكها بقيم ومبادئ وآليات النظام الجمهوري وديفاعها عن المكاسب التقدمية أمام خطر الإرتداد وبتبايناتها مع المشاريع الإستبدادية.

- تهميش المواطن وصرفه عن العناية بالشأن العام من خلال المساس بمصداقية الإقتراع العام بطرق وأساليب مختلفة وبمجاللات الحرية التي يجدها المواطن مفتوحة أمامه للتعبير عن رأيه وللدفاع عن مصالحه.

- ضغوطات توظف الدين لأغراض سياسية أدت إلى ظهور حالة من الإرتداد مستترة أغلب أوجه الحياة المدنية التي أرسنها الدولة الحديثة، من جراء ما تبثه العديد من الفضائيات من مضامين متخلفة وتأويلات للدين توظف لغايات سياسية، مستغلة حالة الفراغ السياسي والقيمي الذي يعانيه المواطن وشعوره بالإعتداء المتواصل على ذاته وهويته من خلال ما يرتكب من اعتداءات في حق الشعبين العراقي والفلسطيني.

- ضغط عمليات إرهابية محتملة قد ينفذها "فرع القاعدة بالمغرب الإسلامي"، على موقف السلطة والمعارضة على حد سواء وعلى الرأي العام الديمقراطي والشعبي.

وتأسيسا على ما سبق فإننا نؤكد حاجة بلادنا الماسة إلى نقلة ديمقراطية في مضمونها السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كي تتمكن من إيقاف التدهور والردة وفتح آفاق جديدة أمام الشعب التونسي.

إنّ هذه النقطة الديمقراطية زيادة على كونها تعارض النمط السياسي التسلطي السائد فهي كذلك في تباين مع المشاريع الرجعية التي توظف الدين في السياسة وهي تناهض قوى الهيمنة التي تسعى إلى فرض إملاءاتها على بلادنا.

وهذه النقطة الديمقراطية التقدمية تتمسك بأسس النظام الجمهوري وتعمل على تفعيل مؤسسات النظام الجمهوري وتغيير نمط النظام السياسي من أجل إطلاق الحريات العامة والفردية وتحرير المعتقد من أي توظيف في السياسة والتشريع والعكس بالعكس.

إنّ هذه النقطة تهدف إلى إرساء بديل مجتمعي يرتكز على النير والتقدمي في تراثنا وفي التراث الإنساني. وهو بديل قائم على الحرية السياسية وعلى احترام حقوق الإنسان والمواطنة وعلى ضمان حرية المعتقد وإقامة الشعائر الدينية في كنف التسامح ويكرس المساواة بين الجنسين ويضمن استقلالية العمل الجمعياتي والحزبي ويكرس منظومة تعليم وثقافة عقلانية ويقوم على العدالة الإجتماعية ويبني، اقتصادا تضامنيا، كي يحصن بلادنا ويحمي

## ملاحظات أولية حول النظام الجديد للتأمين على المرض

الأولى وستدخل مرحلته الثانية في 2008/07/01 في هذه النظرة الليبرالية.

فتمويل نظام التأمين على المرض سيتحمل المضمون الإجتماعي في القطاع الخاص مثلا خصما إضافيا من أجره أو راتبه أو دخله بنسبة 1,43 % مقسمة على سنتين، أما المؤجر فإنه لا يتحمل إلا مساهمة إضافية بـ 0,57 % فقط.

وبذلك فإن مساهمة هذا المضمون بالنسبة للتأمين على المرض ستصبح 2,75 % فيما ستصبح مساهمة العرف بـ 4 % وهكذا سيقع اقتطاع 8,47 % من أجر المضمون الإجتماعي بداية من 2008/07/01 و 9,18 % بداية من 2009/07/01 بعنوان مساهمة في التغطية الإجتماعية. وبذلك بدأ التراجع في القاعدة التي تأسس عليها نظام المساهمات في منظومة الضمان الإجتماعي في تونس والتي تحمل الأجير ثلث المساهمات الإجتماعية والمؤجر الثلثين المتبقين.

نظام التأمين على المرض الجديد أقر نظاما قاعديا إجباريا لكلّ الأجراء وفئات أخرى من المضمونين الإجتماعيين. حتى الأجراء الذين يتمتعون إلى حد الآن بنظام التأمين على المرض عن طريق تعاونيات خاصة بمؤسساتهم أو عن طريق عقود التأمين الجماعي، مجبرون على الإنخراط في هذا النظام القاعدي الذي أرسى 3 منظومات علاجية وهي:

- 1- المنظومة العلاجية العمومية.
- 2- المنظومة العلاجية الخاصة.
- 3- منظومة استرجاع المصاريف.

الضمان الإجتماعي هو أحد الحقوق الأساسية لجميع المواطنين. يحق لكلّ التونسيين فعلا أن يتمتعوا بتغطية إجتماعية ملائمة وواسعة تكفل لهم دخلا محترما عندما يبلغون سن الشيخوخة، وتمكنهم من مجابهة مصاريف العلاج عندما يصابون بمرض، وتضمن لهم مواصلة التمتع بأجورهم ومرتباتهم عند العجز المؤقت عن العمل بسبب المرض، وعند الحمل بالنسبة للنساء إلى غير ذلك من الضمانات الإجتماعية. والتأمين على المرض هو أحد المكونات الأساسية في منظومة الضمان الإجتماعي وهو شرط أساسي وليس الوحيد لتمكين المواطن من مجابهة الأمراض والتمتع بالصحة وبدون التأمين على المرض لا يمكن لأي مواطن أن يشعر بالإطمئنان. وبما أن الحق في الصحة هو من الحقوق الأساسية للإنسان فإن توفيره يصبح واجبا ملقى على المجموعة الوطنية بغض النظر عن تكلفته.

لكن الإيديولوجيا الليبرالية في عصر العولمة ترى خلاف ذلك وتعتبر أن الصحة سلعة كغيرها من السلع لها ثمن يحمل على كاهل المواطن وليس من واجب الدولة أن تتدخل لتمويل توفير الصحة له.

ويرى المؤجرون من جهتهم أن المنافسة في عصر العولمة الليبرالية، تقتضي الضغط على تكلفة المنتج أو الخدمة عبر الضغط على أجور الأجراء، وتقليص الأعباء الإجتماعية الملقاة على الأعراف وتحميلها على الأجراء أنفسهم.

يندرج إصلاح التأمين على المرض الذي قرره الدولة والذي دخل حيز التطبيق بداية من 2007/07/01 في مرحلته

منظومة استرجاع المصاريف	المنظومة العلاجية الخاصة	المنظومة العلاجية العمومية
توفر:	تضمن:	تكفل:
- التكفل بالخدمات الصحية في عيادات القطاع الخاص المسداة من طرف الأطباء المتعاقدين مع الصندوق وكذلك في العيادات الخارجية للقطاع العمومي. - واجبات المضمون الإجتماعي: دفع التكلفة الكاملة للخدمة الصحية ثم طلب استرجاعها لاحقا من الصندوق في حدود سقف سنوي يضبطه الصندوق (لم يحدد بعد). هناك مطبوعة خاصة أعدت للغرض: بطاقة استرجاع مصاريف يتعين ارسالها إلى مراكز الصندوق. - نسب التكفل هي ذاتها المعتمدة في المنظومة العلاجية الخاصة (انظر الجدول اسفله).	- التكفل بالخدمات الصحية من طرف الأطباء المتعاقدين مع الصندوق في عيادات القطاع الخاص بالنسبة للأمراض العادية. واجبات المضمون الإجتماعي: - إختيار طبيب العائلة (طبيب عام) من بين الأطباء المتعاقدين وإعلام الصندوق بذلك. - وجوب التوجه إلى طبيب العائلة أولا، الذي بإمكانه توجيه المريض إلى الطبيب الاختصاصي عند الإقتضاء. مع استثناء الاختصاصات التالية التي يمكن فيها للمضمون الإجتماعي التوجه إليها مباشرة (طب النساء والتوليد، طب الأطفال، طب العيون وطب الأسنان). كما يمكن للمضمون الإجتماعي التوجه مباشرة إلى طبيب الاختصاص إذا كان مصابا بمرض مزمن أو ثقيل ثم التكفل به من طرف الصندوق وبعض الحالات الإستعجالية. - دفع المعلوم التعديلي (الفارق بين تكلفة الخدمة الصحية ونسبة تكفل الصندوق بها انظر الجدول أسفله) - دفع المعلوم التعديلي غير مسقف وغير محدود. - التكفل بالأمراض العادية يكون في حدود سقف سنوي يضبطه الصندوق (لم يحدد بعد).	- الخدمات الصحية في كافة المؤسسات الصحية العمومية (مراكز الصحة الأساسية/المستشفيات المحلية والجهوية والجامعية) - مصحات الضمان الإجتماعي. - المستشفى العسكري. واجبات المضمون الإجتماعي: دفع مرسوم تعديلي (جزء من المصاريف كما هو معمول به حاليا) على ألا يتجاوز القيمة الجمالية لتلك الدفعات أجرة شهر ونصف (بالنسبة للأجراء) أو مرة ونصف الدخل الشهري (بالنسبة لغير الأجراء) أو جرابية شهر ونصف بالنسبة للمتقاعدين (بجراية (متقاعدين، أرامل، أيتام).

- 3- توفير الإطار البشري الضروري من حيث الكم والكفاءة والإختصاص بهذه المؤسسات وخاصة الإطار شبه الطبي وإطار العملة.
- 4- تزويدها بالأدوية ومستلزمات العلاج الضرورية.
- 5- تحفيز الأطباء العاملين حتى لا يغادروها ليلتحقوا إما بالقطاع الخاص أو للهجرة وذلك بتحسين رواتبهم.

بدون اتخاذ هذه الإجراءات ستبقى المؤسسات الإستشفائية العمومية متخلفة مقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص، ولن يتردها المواطن لأنها لا توفر له العلاج الملئم والحد الأدنى من الراحة، وسيهجرها الإطار شبه الطبي لأنها لا توفر له الظروف الملائمة للعمل ولا أجور لائقة تحفظ له كرامته.

وبذلك ستساهم الدولة في ازدهار القطاع الخاص على حساب المؤسسات العمومية وسترسى نظاما صحيا طبقيا غير عادل يتكوّن من منظومة علاجية عمومية للفقراء ومنظومة علاجية خاصة للأغنياء والميسورين.

ومأخذنا الثالث لنظام التأمين على المرض هو أنه يفتح الباب للتجاوزات وعدم اللامساواة بين مسدي الخدمات وخاصة الأطباء. فطبيب العائلة في المنظومة العلاجية الخاصة هو من سيحدد طبيب الإختصاص الذي سيرسل له المريض، وقد يكون إختياره قائما على اعتبارات ليس لها علاقة بالكفاءة الصناعية كالإنتماء السياسي أو الجهوي أو القرابة العائلية الخ....

وسيكون قراره مضرا بصحة المريض علاوة على كونه يشجع على نشأة أقلية من الأطباء تتمتع بوفرة الحرفاء فيما تعاني الأغلبية من العطالة وقلة الدخل.

وهذا الإنحراف بالنظام الجديد للتأمين على المرض كان أحد الأسباب التي دفعت أطباء الإختصاص إلى الإضراب عن العمل يوم 18 مارس 2008.

المأخذ الرابع وليس الأخير لنظام التأمين على المرض هو الإرتجال والتسرع.

فإدارة صندوق التأمين على المرض حددت تاريخ 31 مارس 2008 كأجل أقصى لإختيار المنظومة العلاجية من طرف المضمونين الإجتماعيين، ثم أرجأت هذا الأجل إلى 30 أفريل 2008 وقد تضطرر للتמיד فيه مرة أخرى لأن النص المتعلق بتحديد سقف الترجيع بالنسبة للمنظومة العلاجية الخاصة ومنظومة استرجاع المصاريف لم يصدر بعد، الأمر الذي لا يمكن المضمون الإجتماعي من الإختيار بين المنظومات الثلاثة المعروضة عليه.

ويتساءل المضمونون الإجتماعيون عما سيكون عليه هذا السقف، هل سيكون سقفا خاصا بكلّ منتفع من نظام التأمين على المرض؟ أم سيكون سقفا جماليا للمضمون الإجتماعي وأفراد عائلته؟ هل سيكون سقفا اجماليا لكلّ الخدمات؟ أم سيحدد سقف خاص بكلّ خدمة؟ عدم توضيح هذه المسائل يعكس الإرتجال.

ربما يوفر النظام الجديد للتأمين على المرض توازنا ماليا للصندوق إلا أنه ليس من الثابت أنه سيكفل لكلّ المضمونين الإجتماعيين العلاج الملئم في ظروف لائقة وبكلفة تراعي دخلهم. وسوف تكشف التجربة عن نقاط قوة هذا النظام وعن نقاط ضعفه.

ونأمل أن يسجل تقدما في المنظومة العلاجية للتونسين لا أن يكون كارثيا بالنسبة للأجراء وذوي الدخل الضعيف.

تبرز المنظومات العلاجية الثلاثة أن المضمون الإجتماعي مطالب بالمساهمة شخصا في مصاريف العلاج بمقادير تختلف من نظام إلى آخر، ولن يتمكن من استرجاع كامل المصاريف التي سيبذلها إذ أن الإسترجاع يخضع إلى تسقيف لم يقع تحديده بعد من طرف صندوق التأمين على المرض (كنام) وحسب نسب التكفل التي يتضمنها الجدول التالي:

### جدول نسب التكفل

العيادات الطبية و عيادات القابلة:	70%
الأعمال الطبية وأعمال القابلة:	80%
الأعمال شبه الطبية:	70%
التصوير بالأشعة:	75%
التحاليل البيولوجية:	75%
أعمال طب الأسنان:	50%
الأدوية الحياتية:	100%
الأدوية الأساسية:	85%
الأدوية الوسيطة:	40%

**ملاحظة:** توظف نسب التكفل بالنسبة للأدوية على أسعارها وهي أسعار تضبط على أساس قائمة الأدوية ( الجنيصة المثيلة) الأقل ثمنا. بالنسبة للأدوية تطبق نسبة التكفل ليس على أسعار الأدوية التي اشتراها المضمون بل على أسعار الأدوية الجنيصة الأقل ثمنا.

نظام التأمين على المرض الجديد أجبر أن ينفق المضمون الإجتماعي أكثر من قبل على صحته وذلك بدفع مساهمات أكبر في نظام التأمين على المرض وبواسطة تمويله الذاتي لمصاريف العلاج في حالة المرض وهذا ما نسميه سلعته الصحية.

هذا ليس مأخذنا الوحيد على النظام الجديد للتأمين على المرض، فهذا النظام لا يوفر مساواة بين المنخرطين الإجتماعيين. فأصحاب الأجور الضعيفة منهم والذين يقطنون في أماكن من البلاد لا ينتصب بها أطباء في كلّ الإختصاصات والمؤسسات الإستشفائية المختصة التي تتوفر فيها التجهيزات الأساسية سيضطرون مكرهين لا أبطال على اختيار المنظومة العلاجية العمومية.

لسنا في " الإرادة" ضدّ المؤسسات الإستشفائية العمومية والعلاج فيها نحن نؤكد للمرة الألف أننا ندافع عن القطاع العمومي في قطاع الصحة، ونحن نفتخر ونعتز بما أنتجه هذا القطاع من أطباء عديدين مشهود لهم بالكفاءة والإنسانية والبذل والعطاء ليس في تونس فقط بل حتى خارج تونس وهذا مكسب لا يمكن التفريط فيه ونطالب أن يبقى هذا القطاع العمومي منارة وقاطرة للمنظومة الإستشفائية في بلادنا وهذا يتطلب من الدولة أن تعمل على تأهيله وذلك بـ:

- 1- صيانة البنية الأساسية للمؤسسات الإستشفائية العمومية القائمة وتعهدتها إحدى المؤسسات العمومية اللائقة في كامل البلاد.
- 2- تمكين هذه المؤسسات من التجهيزات الحديثة الضرورية.

## إلى أين وصلت المفاوضات الإجتماعية؟

### II - تعثر المفاوضات في القطاع الخاص

اجتمع المفاوضون في هذا القطاع 6 مرات متتالية بعد الإعلان عن بدأ المفاوضات في 18/02/2008 وتمسك ممثلو الإتحاد العام التونسي للشغل بضرورة مراجعة منهجية التفاوض وبالمطالبة بإدراج نقاط إضافية لم يتضمنها مشروع البيان المشترك الذي عرضته عليه وزارة الشؤون الإجتماعية.

(أ)- بالنسبة لمنهجية التفاوض ترى المنظمة التشغيلية أن التفاوض يجب أن يشمل في مرحلة أولى مراجعة الإتفاقية الإطارية المشتركة ثم تلي ذلك المفاوضات القطاعية والتي تشمل 52 إتفاقية مشتركة قطاعية تهم مليون (1000.000) أجير.

(ب)- أما النقاط التي طالب ممثلو الإتحاد بالتفاوض حولها فهي تتعلق خاصة بـ:

1- الحق النقابي: في هذا السياق تطالب المركزية النقابية بأن يوفر الأعراف للنواب النقابيين التسهيلات التي تمكنهم من القيام بمهامهم ( كالترفيه في عدد ساعات العمل الخالصة الأجر للقيام بالمهام النقابية ولمتابعة دورات التكوين النقابي وتمكين النقابات من مكاتب مؤتثة لعقد إجتماعاتها) وحماية المسؤول النقابي بعد مصادقة تونس على الإتفاقية عدد 135 لمنظمة العمل الدولية وخصم الإشتراكات من أجور العمّال لفائدة الإتحاد العام التونسي للشغل من طرف المؤجرين.

2- تطبيق مقتضيات الفصل 4-6 من مجلة الشغل المتعلق بالتشغيل بموجب عقود شغل لمدة معينة.

3- تطوير المقتضيات القانونية الخاصة بالصحة والسلامة المهنية.

4- مراجعة مقدار غرامة الطرد التعسفي.

5- التقييم السنوي لوضع المقدر الشرائية لأجراء القطاع الخاص.

لم يتوصل المتفاوضون إلى اتفاقات بشأن مراجعة الإتفاقية الإطارية المشتركة رغم التقاتم 16 مرة ولا زالت المفاوضات بينهم تدور حول مسألة الحق النقابي إذ رفض ممثلو اتحاد الصناعة والتجارة قبول كلّ مطالب المركزية النقابية تقريبا ما عدى الترفيه في الساعات الخالصة الأجر لقيام الممثلين النقابيين بنشاطهم.

أمام ما اعتبره ممثلو الإتحاد العام التونسي للشغل من ممانلة وتلكؤ وإضاعة للوقت من جانب اتحاد الصناعة والتجارة عقد مجمع القطاع الخاص في المنظمة التشغيلية اجتماعا طارنا لدراسة سير المفاوضات، ثم اجتمع المكتب التنفيذي الموسع يوم 27/03/2008 لنفس الغرض.

وقرّر الجانب العمّالي ألا يدخل في المفاوضات الخاصة بمراجعة الإتفاقيات المشتركة القطاعية التي كان من المفروض الشروع فيها يوم 24/03/2008 إلى حين تراجع منظمة الأعراف مواقفها السلوك التفاوضي، الذي توخاه الأعراف في هذه المرحلة الأولى من التفاوض يؤشر أولا إلى أن المفاوضات القطاعية ستكون عسيرة هي بدورها ويؤشر ثانيا إلى تجاوز تاريخ 30/06/2008 تاريخ إنهاء التفاوض المعلن عنه رسميا. ويؤشر في النهاية إلى امكانية توتر المناخ الإجتماعي في الأيام والأشهر المقبلة إذا لم تبد منظمة الأعراف استعدادا جديا وبناء للتفاوض.

أبو يوسف

يتابع الأجراء عموما والنقابيون منهم بالخصوص مسار المفاوضات الإجتماعية التي تخوضها منظماتهم الإتحاد العام التونسي للشغل مع الحكومة بالنسبة للوظيفة العمومية والمنشآت والدواوين العمومية بالنسبة للقطاع العام ومع اتحاد الصناعة والتجارة بالنسبة للقطاع الخاص.

للتذكير أصبحت المفاوضات الإجتماعية في تونس موعدا يتجدد كلّ 3 سنوات منذ 1990 تلتقي فيه الأطراف الإجتماعية للتفاوض بالخصوص حول الزيادة في الأجر لمدة ثلاث سنوات كاملة وبصورة مسبقة، زيادة يقع صرفها على ثلاث سنوات دون إمكانية إعادة النظر فيها حتى ولو تغير الظرف الإقتصادي واستفحلت ظاهرة ارتفاع الأسعار مثلما هو الشأن بالنسبة للأعوام القليلة الماضية.

جرت العادة في الجولات التفاوضية السابقة أن تبدأ المفاوضات بإصدار بيان مشترك من طرف المركزية النقابية من جهة والحكومة هذا بالنسبة للقطاع العام وبيان مشترك بين المركزية النقابية من ناحية واتحاد الصناعة والتجارة ووزارة الشؤون الإجتماعية من ناحية ثانية بالنسبة للقطاع الخاص.

وجرت العادة كذلك أن يتضمن كلّ من البيانيين عناصر اتفاق الطرفين حول منهجية المفاوضات والمحاور التي سيقع التفاوض في شأنها إضافة لهيكلية المفاوضات ( لجنة عليا، لجنة مركزية، لجان قطاعية ... ) والتنصيص على مبدأ الزيادة في الأجر خلال ثلاثة سنوات.

وبعد صدور كلّ بيان تبدأ المفاوضات فعليا لتنتهي غالبا بعد الأجل المحدد في الاتفاق الإطاري الذي يعلن عن تاريخ بدأ المفاوضات وأمدّها، فإلى أين وصلت الأطراف الإجتماعية في التفاوض منذ 18/02/2008 تاريخ صدور الاتفاق الإطاري المعلن عن الشروع في التفاوض والذي حدد تاريخ 30/06/2008 موعدا لإنهاءها ؟

### I- سير المفاوضات في القطاع العام يشهد تقدما

يبدو أن المفاوضات في هذا القطاع تقدمت إذ صدر البلاغ المشترك بين الحكومة والإتحاد العام التونسي للشغل، وقد تضمن نقاط جديدة إضافة للنقاط التي أشرنا إليها سابقا والتي اعتاد المتفاوضون إدراجها في البلاغ المشترك. توصل الإتحاد إلى إدراج قضايا جديدة للتفاوض، كالحق النقابي في القطاع العام و"العمل اللائق" ومبدأ عقد جلسة سنوية لتقييم تدهور المقدر الشرائية.

فنتظيم العمل النقابي في قطاع الوظيفة العمومية بالخصوص لا يزال متخلفا مقارنة مع ما هو معمول به في القطاع الخاص على الأقل على المستوى القانوني. وتشهد ممارسة الحق النقابي في الوظيفة العمومية بالخصوص تضييقا عديدة حان الوقت لإنهائها. ويسعى الإتحاد من خلال التفاوض حول شروط العمل اللائق إلى مناقشة أشكال العمل الهشة التي إكتسحت القطاع العام والوظيفة العمومية.

وعلى خلاف القطاع العام بمكونيه ( وظيفة عمومية، ومنشآت عمومية ودواوين ) لم يصدر إلى حدّ الآن البلاغ المشترك المتعلق بالقطاع الخاص وهو ما يعكس تباين وجهات النظر بين ممثلي منظمة الشغاليين ومنظمة الأعراف.

## هل تفضي المفاوضات الإجتماعية إلى تحسين القدرة الشرائية للشغالين ؟

الأجراء في صناديق الضمان الإجتماعي في 1 جويلية 2008 بنسبة 0,72 % وبداية من 2009/07/01 بنسبة 0,71 %.

قد يدعى الأجراء بالخصوص والفئات الشعبية عموما مرة أخرى لتحمل أعباء جبائية جديدة بحكم تراجع مداخيل الدولة المتأتية من الأداءات الجمركية (منذ دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إلى نهاية 2005 بلغت خسارة الدولة من المعاليم الديوانية 2662 م د)، ومداخيل المؤسسات العمومية (نتيجة خصوصتها) تعزز الدولة فيما يبدو من الحملة الصحفية المنظمة لتقليص تدخل صندوق التعويض مما قد يؤدي إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الأساسية المدعومة.

إن ما يأمله الشغالون ويطالبون به هو أن تؤول المفاوضات الإجتماعية إلى:

- أولاً: التعويض لهم عن نزيف طاقتهم الشرائية خلال السنوات الأخيرة.

- ثانياً: التمتع بنصيبهم من نمو الثروات التي عرفتها البلاد، وذلك بتحسين مقدرتهم الشرائية.

- ثالثاً: أن يقع إنهاء العمل بمبدأ زيادات جزافية غير قابلة للمراجعة لمدة 3 أعوام مثلما حصل إلى الآن. إنهم يطالبون بأن يقع تقييم طاقتهم الشرائية سنويا على ضوء معطيات اقتصادية صحيحة وعلى ضوء وضع اقتصاد البلاد والميزانية العمومية... الخ

وتطالب الطبقة العاملة والفئات الشعبية من الدولة بأن تراقب الأسعار وهامش ربح المنتجين وتقاوم بضراوة التهرب الجبائي، وتعمل على تحميل عبء الضرائب المباشرة على المواطنين اعتمادا على ثرواتهم الحقيقية وتضع حدا لخصخصة المؤسسات العمومية حتى تضمن مزيدا من الموارد، فضلا عن الإبقاء على مواطن الشغل. انها تطالب من السلطة مراجعة سياسة الامتيازات الجبائية التي حرمت الدولة من مداخيل ذات بال ودفعت بها إلى التداين الداخلي وإلى التداين الخارجي بشروط مجحفة مما ساهم في تقادم مديونية البلاد وعجز ميزانية الدولة (ارتفع الدين العمومي من 4100 م د عام 1986 إلى 22200 م د سنة 2006 وإلى 22610 م د عام 2007، أما نفقات الدولة المخصصة لتسييد الدين العمومي فإنها بلغت 2600 م د سنة 1996 وارتفعت إلى 3900 م د سنة 2006 و3228,7 م د خلال عام 2007).

إن هذه الإجراءات لكفيلة بأن تمكن كافة الأجراء في القطاع الخاص وفي القطاع العام من العيش الكريم ومن الحصول على زيادة فعلية في أجورهم وهي التي ستسمح للدولة بمواصلة تحمل دورها التعديلي عبر تدخل صندوق التعويض وغيره من الآليات لفائدة كل الشرائح الإجتماعية وخاصة ذوي الدخل المحدود والعاطلين عن العمل.

إن الغاء صندوق التعويض أو حتى الحد من تدخلاته في ظرف تشهد فيه أسعار الطاقة وأسعار المواد الفلاحية ارتفاعا مهولا نظرا لسيطرة الإحتكارات العالمية على هذين القطاعين، قرار يتسم بالخطورة سيترتب عنه حتما توتر في المناخ الإجتماعي، لا أحد يعلم مدى اتساعه وعمقه.

لا حديث في أوساط الشغالين إلا عن المفاوضات الإجتماعية وعن تقدمها وعمّا ستؤول إليه.

ويعتبر المحور المتعلق بمراجعة الأجور أحد المحاور الأساسية التي تشملها هذه المفاوضات إن لم يكن محورها الرئيسي ومحط اهتمام الأجراء الأول نظرا لما عايشوه خلال الثلاث سنوات الأخيرة من تدهور فظيع في مقدرتهم الشرائية تدهور لم تتمكن التعديلات الطفيفة على الأجور التي تحصلوا عليها منذ 2005 من إيقافه أو الحد منه.

فأسعار العديد من المواد والخدمات الأساسية شهدت ارتفاعا هاما خلال هذه الفترة فعلى سبيل الذكر لا الحصر نذكر بارتفاع أسعار مشتقات القمح (من خبز وعجين) والزيت النباتي. والحليب ومشتقاته والسكر وسعر المحروقات (4 مرات في الأشهر الثمانية الماضية) والأدوية وتكلفة النقل.

وارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال الشهرين الأولين من سنة 2008 بنسبة 8,8 % علما وأن هذه المواد تمثل 36,5 % من جملة الإنفاق العائلي.

وسجلت الأسعار بين 2007/01/01 و 2008/01/01 ارتفاعا بلغ 5,7 % رسميا في حين تؤكد جريدة الطريق الجديد لسان حال حزب التجديد الصادرة في 2008/03/15 نقلا عن جريدة "لوطن" أن هذا الإرتفاع بلغ 15 %.

وحسب الإحصائيات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي التونسي تطور مؤشر الأسعار من 113,8 في بداية 2005 إلى 124,2 في نهاية سبتمبر 2007 (قاعدة 100 عام 2000) أي بنسبة 10,4 % كاملة.

لم تتدهور القدرة الشرائية للأجراء ولكافة المواطنين بمفعول الزيادات في الأسعار فقط بل كذلك بموجب الزيادة في الأداء غير المباشر الموظف مثلا على الماء والكهرباء والنقل، فالأداء على القيمة المضافة في هذه الخدمات الأساسية ارتفع من 5 % إلى 18 % وهو ما يفسر ارتفاع تكلفة هذه الخدمات بصورة محسوسة ومؤثرة على ميزانية المواطن.

كما ساهم تشديد الضغط الجبائي المباشر على المواطنين بصورة عامة وعلى الأجراء بصورة خاصة في تردي مقدرتهم الشرائية، إذ تخصم من أجور ومرتببات هذه الشريحة الإجتماعية نسبة 12 % بعنوان أداء مباشر على الدخل، هذا فضلا عن المبالغ التي تخصم لهم بعنوان مساهماتهم في صناديق الضمان الإجتماعي والبالغة حاليا تقريبا 7,75 % من أجورهم ومرتبباتهم.

هذه العوامل المتضافرة زيادة عن التضخم المالي الذي تشهده البلاد لم تمكن الشغالين من الحفاظ على المستوى الذي كانت عليه مقدرتهم الشرائية قبل الزيادات في الأجور الحاصلة منذ 2005. وتشير المعطيات إلى أن وضع الفئات الشعبية قد يزداد سوءاً مستقبلا، فالبلاد مقبلة على زيادات جديدة في أسعار المواد الإستهلاكية الأساسية وفي أسعار الطاقة والخدمات في الأشهر المقبلة إن لم نقل في الأيام القليلة القادمة، كما سترتفع مساهمة

## تطور الاقتراض العائلي

(م د) في ديسمبر 2003 ثم ارتفعت إلى 5768,88 م د في نهاية 2007 مسجلة بذلك زيادة بـ 88% تقريبا. كما تقيّد هذه الإحصائيات التي أوردتها صحيفة "الوطن" في 2008/01/29 أن هيكلة الديون المسندة للأفراد تغيرت في ظرف 5 أعوام مثلما يؤكد الجدول المقارن التالي:

نشر البنك المركزي أخيرا إحصائيات تهم تطور تدابن العائلات التونسية بين ديسمبر 2003 وأوت 2007 أي في 5 أعوام تقريبا. تقيّد هذه الإحصائيات أن حجم القروض التي أسندها القطاع البنكي وحده للأفراد كانت في حدود 3073,04 مليون دينار

السنة	قروض للسكن		القروض لإقتناء السيارات		قروض الإستهلاك	المجموع
	نسبتها %	حجمها م د	نسبتها %	حجمها م د		
ديسمبر 2003	68,00	2090,60	77,38	2,50	904,89	3073,04
أوت 2007	54,64	3152,00	171,54	2,97	2432,78	5768,88

من 5 أعوام بنسبة 87% (من 3073,041 م د في نهاية 2003 إلى 5786,88 م د في أوت 2007) رغم أن عدد السكان لم يتطور كثيرا في هذه الفترة ورغم أن الأجور والمرتبات والمدخيل لم ترتفع بهذه النسبة في نفس الفترة. **والحقيقة الثانية** هي أن تحسن وضعية المواطنين وخاصة منهم الساكنين في الأوساط الحضرية غير ممولة ذاتيا بل بواسطة قروض تسند بفوائض محجفة **والحقيقة الثالثة** هي أن ارتفاع حجم ديون الإستهلاك بصورة ملحوظة لا يجب أن يفسر دائما على كونه يعكس رغبة المواطن التونسي في تحسين ظروف عيشه، بل يعبر في كثير من الأحيان عن تدهور طاقته الشرائية نتيجة ارتفاع كبير في الأسعار لم يرافقه تحسن في الأجور والمدخيل بنفس القدرة **والحقيقة الرابعة** هي أن الفوائض المعمول بها في بلادنا على قدر كبير من الارتفاع وهي تثقل كاهل المقترض بصورة جدية وتدفع به في العديد من المرات إلى الدخول في دوامة غير متناهية من الاقتراض علاوة على أنها تضاعف من كلفة الشيء الذي يقتض من أجله دون أن ترتفع قيمته التجارية.

يؤكد هذا الجدول أن قروض السكن لا تزال تحتل المرتبة الأولى رغم تراجعها النسبي في الفترة المذكورة ولم تتطور القروض المسندة للحصول على سيارة إلا قليلا فبعد أن كانت تمثل 2,5 سنة 2003 ارتفعت إلى 2,97% في أوت 2007 لكن قروض الإستهلاك شهدت تطورا مذهلا في نفس الفترة إذ مرت من 904,89 م د في نهاية 2003 إلى 2432,78 م د في أوت 2007 مسجلة ارتفاعا بـ 270% تقريبا. قروض الإستهلاك هي قروض يستعملها المقترض لشراء تجهيزات منزلية لمواجهة حاجياته العادية من غذاء ودواء الخ...

وحسب البنك المركزي لا يمثل التدابن بالنسبة للعائلات سوى 20,7% من دخلها العادي وهي نسبة غير كارثية مقارنة مع ما يحصل في بلدان أخرى حسب نفس المصدر. أما نسبة الفائض البنكي الفعلية والمتوسطة لجميع القروض فهي تبلغ 10,34%.

هذه الأرقام تكشف حقائق جد هامة **أولها** لجوء التونسي أكثر فأكثر للاقتراض إذا ارتفع الحجم الجملي للقروض في أقل



## إضراب في صندوق التقاعد

قام أعوان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بإضراب يوم الخميس 3 أفريل لدعم جملة من المطالب القطاعية. ولقد بلغت نسبة المشاركة أكثر من 70 بالمائة وتجمع الأعوان وهددوا بالعودة للإضراب لمدة يومين إذا لم تستجب الإدارة لمطالبهم.

## اليوم العالمي للمرأة بين الشكل والمضمون

تحية للنساء المعتصمات في الحوض المنجمي  
تحية لنساء فلسطين المواصلات نضالهن ببسالة  
تحية للنساء في العراق اللاتي يعانين الاستعمار المباشر وسجن التخلف  
تحية إلى كل نساء العالم المناضلات ضد كل أشكال التعسف والقهر والاضطهاد

الاجتماعي (العبودي، الاقطاعي، الديني..) ولا أدل على ذلك من العنف الموجه إلى المرأة حتى في البلدان المتقدمة، والعنف قد تعددت أشكاله فوصلت إلى حد التجارة بالنساء التي تجاوزت كل حدود الإنسانية في بلدان آسيا وأوروبا الشرقية الذي يعرف اليوم بتجارة الرقيق الأبيض...

أما في مستوى الوطن العربي، فعلاوة على ما يشهده الوطن من استعمار مباشر في أعنف مظهراته في كل من القطرين المحتلين فلسطين والعراق وغير المباشر في سائر الأقطار، نجد انبعثت حركة الردة والتقهقر الفكري الذي أثر في وضع المرأة التأثير السيئ، فكان الإقصاء التعسفي لها من الفعل في الواقع الوطني بأن أبعدت عن المشاركة الفعالة في حركة التحرر سواء شكليا في مستوى المشهد الاعلامي العربي فكثيرا ما نراها في القنوات الاخبارية العربية مولولة نادبة نائحة لمقتل ابن أو زوج أو أخ، كما غيببت كليا من النضال السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تساهم فيه النساء يوميا وبشكل متواصل وهو ما يعكس المنطق التبسيطي المختزل لحركة النسائية المقاومة لكل أشكال الاضطهاد.

أما في ميدان الشغل فإن وضع المرأة قد شهد تقهقرا كبيرا، فرغم أن النساء قد دخلن سوق الشغل بكثافة دون وعي بأهمية العمل في تحقيق الذات لظروف تاريخية موضوعية معينة، فأنها اليوم تشهد هجوما على واجهتين، فهي من ناحية، تعاني وطأة الفقر المسلط عليها بعد هجمة العولمة الشرسة والحاجة الملحة للعمل، تعاني من ناحية أخرى موجة الدعوة الرجعية المنادية بعودتها إلى سجن البيت بتعلة أن خروجها للعمل يسبب البطالة وتفكك العائلة وانتشار مظاهر التسيب في المجتمع.

وهذا الوضع لم يبق للمرأة في تونس بمنأى عنه، فرغم ما تحقق لها من مكاسب سواء ما تضمنته مجلة الأحوال الشخصية من حقوق أو بما ترسخ في الواقع من تدعيم فرص التعلم للفتيات، وخروج المرأة للعمل في العديد من القطاعات والجهات، بالرغم من ذلك فإن بعض المظاهر السلبية قد تعددت، فبعض القوانين التي سنتت تمثل ضربا للمساواة الفعلية مثل قانون العمل نصف الوقت بثلاثي الأجر الخاص بالمرأة، كذلك تواصل تغيب المرأة في هياكل القرار والتسيير في المنظمات الأهلية والأحزاب والنقابات. فرغم الشعارات التي ترفع من حين لآخر أو الاتفاقيات الدولية المصادق عليها ومحاولات التمثيل النسبي "Quotas" في الأحزاب السياسية، فإن المرأة على أرض الواقع تبقى مقصاة من مواقع القرار ومبعدة عن المشاركة الفعلية بل إنها في بعض المحطات الرسمية تتواجد في مشهد تجميلي لتلميع الصورة فحسب. فكيف لمنظمة عتيبة مثل الاتحاد العام التونسي للشغل تتبنى الديمقراطية شعارها الرئيسي لا تظم في أعلى الهرم حضورا نسائيا؟

فهل تبقى المساواة المنشودة بين الجنسين مجرد شعار بعيد عن التحقق في الواقع؟؟؟

لعقود عديدة خلت والمناضلات والمناضلون ينظمون المسيرات الحاشدة والتجمعات الجماهيرية احتفالا باليوم العالمي للمرأة الذي يمثل ذكرى لنضال النساء العاملات في شيكاغو من أجل تحسين أوضاعهن المهنية والمتمثلة في مسيرة ضخمة جوبهت بالعسف والعنف البوليسي وبقيت وصمة عار في وجه الأنظمة الرجعية وأدواتها القمعية الملتحمة بدماء العمال الأحرار. وهذه المسيرات الحاشدة والتجمعات الجماهيرية التي تنظم في كل سنة، تستلهم العبرة من تلك النضالات وتقيم ما وصلت إليه عملية المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، كما تمثل فرصة للتنديد بمواقف الطبقات الحاكمة الماسكة بالسلطة والمشرفة للقوانين والتي بقيت تعيق المساواة الحقيقية متجاهلة المطالب الشرعية للجماهير متذرة بكل الوسائل المتاحة لها (الاقتصادية، الثقافية، الدينية...).

ولقد تبنت الأمم المتحدة عام 1977، وتحت تأثير نفوذ بعض الدول، بأن يكون يوم 8 مارس يوما عالميا للمرأة، رمزا لتاريخ نضال المرأة الطويل من أجل المساواة في الحقوق مع الرجل. وتدرجيا بدأت عديد الأقطار، حتى تلك التي كانت أنظمتها تقمع مسيرات وتجمعات 8 مارس والتي تنتهك فيها حقوق المرأة إلى درجة الاستعباد، "الاحتفال" به في محاولة لتزييف الواقع الذي تعيشه المرأة وتلميع صورتها كدولة متحضرة وكان من الممكن أن يفرغ هذا العيد من مضمونه النضالي ليكتسي شكل البهرجة الرسمية لولا ثبات المناضلات ووعيهن بأن الطريق نحو المساواة الحقيقية لا يزال طويلا وأن صراع النساء من أجل حقوقهن هو صراع من أجل انعتاق المجتمع من الظلم والاستبداد. وقد قال كارل ماركس منذ سنة 1844 في كتابه المخطوطات الاقتصادية الفلسفية: "لا يمكن أن تكون، ولم تكن قط، ولن تكون يوما حرية حقيقية طالما لم تتحرر المرأة من الامتيازات التي يكرسها القانون للرجل، طالما لم يتحرر العامل من نير الرأسمال، طالما لم يتحرر الفلاح الكادح من نير الرأسمالي والملاك العقاري والتاجر..". بينما ورد في تقرير لليونسكو سنة 2004: "يعيش على الكرة الأرضية ستة مليارات كائن حي، أكثر من نصفهم من النساء والفتيات. وتشكل النساء والفتيات ثلثي أمة العالم البالغ عددهم 876 مليونا و 70% من الفقراء وتؤدي النساء والفتيات ثلثي الأعمال في العالم ويجنين عشر المدخول العالمي بمجمله".

وهكذا نلاحظ أنه بعد أكثر من قرن ونصف لم يتحقق التقدم المرجو في المساواة التامة بين الجنسين رغم انخراط المرأة في حركات التحرر الوطني والتضحيات التي قدمتها المناضلات ومشاركتها في العمل الاجتماعي والسياسي والنقابي فهي لا تزال تعاني، إلى جانب ما يعانیه الرجل، الاضطهاد الطبقي علاوة على الاضطهاد الجنسي، إذ أن أزمات البطالة تحمّل فيها المرأة النصيب الأكبر باعتبارها تشغل الأعمال الأكثر هشاشة والأكثر عرضة للتجاوز في عالم الشغل مثل الأعمال الموسمية أو في المؤسسات الصغرى المحدودة الأجل، هذا ولم يتغير الموروث

أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات

## سيدي بورويس: وادي تاسة، صورة أخرى من صور المأساة

\* **وادي تاسة مصب لقنوات التطهير:** وتصب في هذا الوادي قنوات التطهير لكل من مدينة السرس التي تتبع اداريا ولاية الكاف ومدينة سيدي بورويس من ولاية سليانة، مما يؤدي إلى تلوث مياه النهر وهو ما ينجر عنه أضرار بليغة من الناحية البيئية، ومن ناحية صحة المواطن خاصة وأن الفلاحين الموجودين على ضفافه يعتمدون عليه كليا أو جزئيا في ري أراضيهم ونحن نعلم الأضرار التي يسببها الماء المشبع بالمواد العضوية على صحة المستهلك (ونقصد هنا من يستهلك خضرا أو غلالا سقيت بهذه المياه) فالمياه المستعملة في المناطق الأخرى لا تستعمل إلا لري الأعلاف أو عشب الملاعب وليس ما يستهلكه الإنسان.

### ب- الوادي كخطر على سلامة المواطنين

يفصل وادي تاسة بين المقبرة والمدينة كما أنه يفصل بين المدينة وربيفها الأهل بالسكان والذي تقطنه العديد من القبائل ك: "مليتة" و "الرويسين" و "الوسالته"... وفي فترة فيضانه يقطع الطريق على التلاميذ تغمره مياه النهر في فترة فيضانه وكلما هطلت الأمطار خاصة في فصلي الشتاء والخريف. لم تتحرك السلط لبناء "جسر" إلا بعد جرف تاسة لشاحنة كانت تعبر "البطاح" ويستقلها رجل وابنتاه وأدت الحادثة إلى مصرعهم جميعا وذلك سنة 2005 لكن هذا الجسر لم يكتمل إلى حد الآن والأشغال بطيئة كالسحفاة إضافة إلى مشكل آخر وهو مسألة ارتفاع الجسر إذ أنه ووفقا لتقديرات المتساكنين فإن الإرتفاع المخطط له والذي بدأت ملامحه تتضح لن يمثل حلا في فترة الفيضان.

هذه جملة من الملاحظات العابرة لكنها مهمة وهي محاولة لإيصال صوت المواطنين عبر هذا الفضاء الحر، وكم هي قليلة الفضاءات الحرة في هذا القطر وفي هذا الوطن الكبير ونأمل أخيرا أن نكون أضانا شمعة في هذه الظلمة الدامسة وذلك إيمانا منا بأنه " أن نوقد شمعة أفضل من أن نعلن الظلام ألف مرة".

" سيدي بورويس" هي معتمدية من معتمديات الشمال الغربي تتبع إداريا ولاية " سليانة " وتتعدد بها المشاكل ككلّ البقاع في هذا القطر بل يمكن اعتباره نموذجا مصغرا للمناطق المحيطة بها خاصة وللناطق الداخلية عامة، فمن ارتفاع نسبة البطالة والتي تمس كلّ الشرائح العمرية بما فيهم أصحاب الشهادات العليا وتسجل بها في هذا المجال أضعاف النسبة الوطنية المصرح بها... وسنتناول المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة تباعا في سلسلة من المقالات وذلك محاولة منا لفك العزلة التي تعيشها المعتمدية ولكسر طوق الصوت الواحد الذي يتغنى دائما أن كلّ شيء على ما يرام وأنه ليس في الإمكان أحسن مما كان، فهذه المدينة لا تقع على طريق رئيسي مما عرقل نموها وجعلها تشهد إخلاء سكانيا ككلّ المناطق الداخلية كما أنه لا تصلها من الصحف سوى تلك التي تزوج للفكر الخرافي و" للعرافة" أو التي نجد فيها إعلانات شغل أقل ما يقال عنها أنها مشبوهة على غرار " عجوز أجنبية تقويم بتونس وترغب في انتداب خمسة فتيات للعمل كمعينات منزليات " ولا تطلب الخبرة بل الشرط الوحيد "السن لا يتجاوز 30 سنة والمظهر اللائق" وهذا موضوع بحث آخر نرجو أن يوليه علماء الاجتماع ورجال القانون الشرفاء والصحافة النزبهة العناية لفضح الطبيعة الفعلية لهذه الإعلانات... إضافة إلى العديد من الإعلانات لشركات مناولة تعطي فرصة لكلّ فتاة ترغب في " العمل كمعينة منزلية ".

وادي تاسة صورة أخرى من المأساة التي تعيشها المنطقة ولن نتحدث عنه من منظور جغرافي من حيث المنبع والصبب وبرايمج التعبئة المائية أو تاريخي من حيث أنه من أشهر الأودية وتوجد على ضفافه العديد من المعالم الرومانية لكننا سنركز على نقاط نراها أساسية وهامة:

### أ- الناحية البيئية:

\* **وادي تاسة مصب بلدي:** تحول هذا الوادي إلى مصب بلدي منذ سنوات إذ تلقى فيه الفضلات وهو ما ينتج عنه تشوه في الصورة الطبيعية إضافة إلى الروائح الكريهة المنبعثة..



أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات أخبار الجهات

## الوطن القبلي: ضحية المبيدات الكيماوية

توفي يوم 02 أفريل بجهة تاكلسة في الوطن القبلي عامل اثر استنشاقه لمادة كيماوية عند قيامه برش الكروم بالأدوية الفلاحية المبيدة.

وتطرح هذه الفاجعة من جديد قضية مراقبة المواد الكيماوية المستوردة والتي قد تكون محظورة في البلدان الغربية وطريقة استعمالها وخبزها التي تخضع لشروط دقيقة لتلافي استنشاقها أو لمسها.

ونحن ندعو المصالح المختصة للتحري في المواد الكيماوية المستوردة والتي تروجها بعض الشركات الرأسمالية الكبرى في بلدان العالم الثالث ولترشيد طرق استعمالها وخبزها حفاظا على صحة العمّال والفلاحين وعلى سلامة المحيط والأغذية.

## منوبة: تظاهرة بمناسبة يوم الأرض

بدعوة من النقابة الجهوية للتعليم الثانوي انعقدت يوم 30 مارس تظاهرة للإحتفال بذكرى يوم الأرض حضرها عدد كبير من النقابيين والمناضلين الوطنيين الذين عبروا عن تضامنهم المطلق مع المقاومة الفلسطينية.

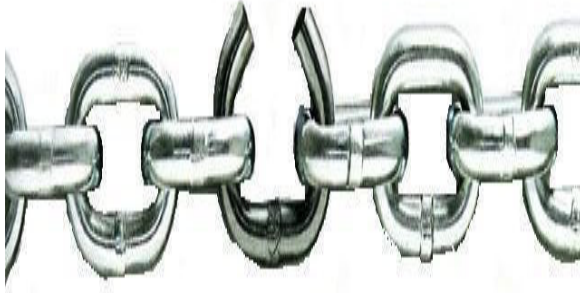
## زغوان: تفويت وإحتجاج

قررت السلط حلّ ما تبقى من التعااضدية الفلاحية الكائنة بمنطقة بوعشير من معتمدية الزريبة والتفويت فيها لصالح فلاحين شبان ويبدو أن قائمة المنتفعين وقع ضبطها حسب مقاييس تخلو من الشفافية والموضوعية إذ أنها أقصت العديد من أبناء المتعاضدين ومن أبناء المنطقة العاطلين عن العمل بما فيهم أصحاب الشهادات، ويطالب هؤلاء بإعادة النظر في قائمة المنتفعين قبل صدورها بصفة نهائية.

## سوسة: الإفراج عن الطلبة الموقوفين

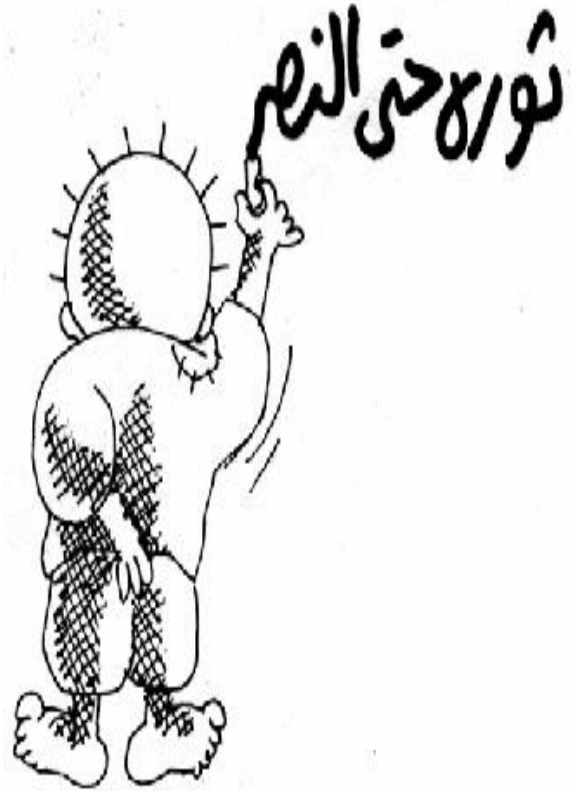
تم يومي 28 و 29 مارس إطلاق سراح طلبة سوسة بعد اعتقال دام ثلاثة أشهر على إثر تحركات مطلبية بالمطعم الجامعي.

ونحن إذ نعرب على إرتياحنا لهذا القرار ونتقدم بالتحية لهؤلاء الطلبة وأسراهم ولكلّ من وقف إلى جانبهم فإننا ندعو السلطة لغلق هذا الملف القضائي.



## الحوض المنجمي: إعتقال ومحاكمة

وقع يوم 27 مارس إيقاف أربعة شبان من جهة المظيلة واحالتهم يوم 3 أفريل أمام المحكمة الابتدائية بقفصة بتهمة تعطيل حركة العمل، وقررت المحكمة تأجيل القضية إلى يوم 10 أفريل وإبقائهم بحالة إيقاف والمعتقلون الأربعة هم: الشاذلي عكرمي ووليد عكرمي ومحفوظ قويدر وعمر قويدر. ونحن ندعو السلطة لتغليب منطق الحوار لإيجاد الحلول الكفيلة بتوفير الشغل الكريم لأهالي وشباب الحوض المنجمي ولإعطاء هذا الملف الأهمية التي يستحقها ضمن ضرورة النهوض بالمناطق الداخلية.



## ديوان الزيت في خطر؟

تروج إشاعات تتحدث عن نيّة حلّ ديوان الزيت أو تعويضه بشركتين آخرين ونحن إذ نعبر عن تعلقنا بالقطاع العام وبضرورة تأهيله لخدمة الإقتصاد الوطني وقطاع الزيوت على وجه التحديد الذي يمثل قطاعا استراتيجيا فاننا تدعو السلطة لتكذيب هذه الشائعات وطمأنة العاملين في هذا القطاع والرأي العام الوطني.

## زيادة في قطاع النقل

سمحت وزارة النقل يوم 4 أفريل لأصحاب سيارات الأجرة من نوع "اللواج" بالترافع في معلوم النقل بنسبة 8 % بعد أن ارتفع هذا المعلوم بنسبة 5 % ماي 2006 أي بزيادة تفوق 13% في بحر سنتين، وبعد هذا القطاع قرابة 8000 سيارة. كما أن قطاع " التاكسي" عرف زيادة بـ20 مليما، إذ ارتفع المعلوم النهاري إلى 400 م والمعلوم الليلي 600 م.

## تملح متزايد للمياه الجوفية

بلغ الإستغلال الجملي للمياه الجوفية حجم 1955 مليون متر مكعبا سنويا بطاقة استغلال تناهز 91 % من كامل المخزون من المياه الموجودة في باطن الأرض مما أدى إلى ارتفاع نسبة تملح المياه. يفيد التقرير الوطني حول الموارد المائية بالبلاد التونسية الذي نشر بمناسبة اليوم العالمي للمياه في 22/03/2008 أن 48 % من المياه الجوفية تحمل نسبة ملوحة تتراوح بين 1,5 غ و3 غرامات في اللتر الواحد، وترتفع نسبة الملوحة إلى أكثر من 3 غرامات في اللتر بالنسبة لـ30 % من المياه الباطنية. التملح المتزايد ناتج عن استغلال مفرط لهذه المياه خاصة في القطاع الفلاحي المعد للتصدير.

## موسم فلاحي يلوح صعبا بالنسبة للزراعات الكبرى

عرف الموسم الفلاحي الحالي شحا في كميات الأمطار التي نزلت، إذ شهدت مختلف مناطق البلاد وخاصة الجنوب والوسط تقلصا هاما في كميات الأمطار، هذا المعطى سوف لن يساهم في تحسين المنتج الوطني من الحبوب رغم الزيادة في المساحات التي تم بذرها لتصل إلى 1316 مليون هكتار خصص 627 ألف منها للقمح الصلب و170 ألف هكتار للقمح اللين و514 ألف هكتار للشعير.

تواضع صابة هذه السنة سيدفع بالدولة إلى توريد الحبوب بكميات هامة في ظرف تتسم فيه أسعار هذه المواد بارتفاع مهول وسيكون لهذا الإستيراد تأثير على الميزان التجاري وعلى ميزان الدفعات بالطبع، وقد يترتب عنه كذلك ارتفاع مشتقات الحبوب بالنسبة للمستهلك وخاصة للمواطن البسيط الذي يتكون غذاؤه اليومي أساسا من الخبز والكسكسي والعجين.

## مخزون السدود من المياه يتراجع

امتاز فصلا الخريف والشتاء هذه السنة بقلّة الأمطار مما انجر عنه تقلص في المياه الواردة إلى السدود إلى حدود 40% من المعدل العادي.

## البنك العالمي ينصح تونس بالتخلي عن تربية الأبقار وإنتاج الحليب

في تقريره السنوي الذي يحمل عنوان "التنمية في العالم" والمتعلق بسنة 2008 رأى البنك العالمي أن تربية البقر وإنتاج الحليب في بلادنا لهما كلفة مرتفعة. ويجدر أن تستورد هذين المادتين من البلدان الرأسمالية الكبرى بالطبع نجيبه نحن "خلي نصيحتك عندك" وتونس غير مستعدة لتكرار ما فعلته باللفت السكري بنصيحة من الإتحاد الأوروبي. نصيحة البنك العالمي لو طبقناها يترتب عنها تدمير المربين التونسيين وبطالة عمالهم وتقدير آلاف العائلات هذا فضلا عن تفاقم عجز الميزان التجاري وميزان الدفعات وارتهاقنا غذائنا لإرادة ومصالح الإحتكارات الرأسمالية العالمية.

## هجرة شركات أجنبية نحو تونس بحثا عن يد عاملة رخيصة الثمن

قررت شركة أفونا الفرنسية المختصة في صناعة ملابس النساء والبنات نقلت وحدة صناعية لها من مدينة جليزيا إلى بلادنا للضغط على تكلفة منتوجاتها حتى تتمكن من مواجهة المنافسة. الأجور التي ستدفعها شركة " أفونا" إلى العمال التونسيين أقل بكثير من الأجور التي كانت تدفعها لقرابة 100 عامل فرنسي قررت المؤسسة الإستغناء عنهم. كما قررت شركة لاتيكوار " Latecoère " الفرنسية أيضا نقل وحدات انتاجها إلى تونس لتقليل كلفة الإنتاج بواسطة الضغط على الأجور. هذه المؤسسات مخصصة في صناعة أجزاء من مقدمة طائرات " الأرياص" وتعول كذلك على تدني مستوى الأجور في بلادنا لتتشد منافستها لشركة بوينغ الأمريكية. هجرة المؤسسات الأجنبية نحو بلادنا تجسد لشعار الرأسمالية " انتاج بأقل تكلفة لضمان الربح الأقصى".

## الإقتصاد الأمريكي يدخل مرحلة الركود

لشهر الثالث على التوالي شهدت الولايات المتحدة الأمريكية موجة عاتية من تسريح العمال. ففي شهر مارس خسر 80.000 أميركي مواطن شغلهم ليرتفع بذلك عدد الأجراء المسرحين خلال الثلاثة أشهر الأولى من عام 2008 إلى 232.000 ولتبلغ نسبة البطالة 5,1 % . ومن المتوقع أن يخسر 20 % من العاملين في قطاع الطيران مواطن شغلهم هذه السنة. هذا أحد وجوه أزمة الرأسمالية الخائفة.

## وداعاً يا حكيم

2008-1926

المؤامرات التي دبرت وحيكت للنيل منه، ورزق منها مولودتان هما ميسا ولمي.

قائد ومفكر سياسي ولد من رحم النكبة والألم، جاء يحمل الوطن قوتاً وهواً وهماً من احدي الطوائف المسيحية الفلسطينية، عانق فلسطين أرضاً وهوية وانتماء، وجسد خيطاً من الوطنية التي امتزجت مع حركات التحرر العالمي، وواجهت سطوة الامبريالية الرأسمالية والصهيونية التي حاولت النيل من هذا القائد، فأحاكت المؤامرات المتمثلة بمحاولات الاغتيال والاختطاف، فكانت تزيده قوة وإصراراً وعنفواناً مع رفاقه الذين سطوروا ملاحم في البطولة والعطاء، من خلال مئات الهجمات ضد المصالح الأمريكية، وخطف الطائرات التي قادها الشهيد وديع حداد والمناضلة ليلى خالد، حتى سطع نجم فلسطين والجبهة الشعبية وقائدها في سماء الوطن وشكلت عنوناً لأحرار العالم، وقبله لثوار الحرية.

جورج حبش... القائد... المفكر... الثائر...

أمضي الحكيم مسيرة نضالية طويلة وشاقة، لم تخل من التناقضات والاختلافات علي الصعيد الداخلي، وخاصة مع ياسر عرفات الذي أطلق عليه حكيم الثورة لما يتمتع به من فكر وقدرة علي التحليل العلمي والسياسي، وعطاء كفاحي بطولي، اختلفاً كبيراً، وتناقضاً كبيراً، ولكنهما لم يتناحرا، بل جمعتهما فلسطين الوطن، ورغم ذلك كان الحكيم هو الشاهد علي عقد زواج ياسر عرفات، تجسيداً علي أن الاختلاف السياسي لا يعني تناحر عقائدي أو سياسي.

اختلفاً نعم لكنهما لم يتناحرا، اختلفاً نعم لكن وحدهم الوطن، وهذا ما ميز القائد جورج حبش الذي لم يشرع البنديقية سوي لصدر العدو متجاوزاً أي تناقضات داخلية، وكيف لا وهو الذي جسد مبدأ الانضباط الوطني والتنظيمي من خلال رفضه لرفيق دربه والرجل الثاني بالجبهة الشهيد وديع حداد عندما جسدت الجبهة مبدئها "إما وديع وإما الانضباط" فانتصر الانضباط من أجل فلسطين التي مثلت لدي حبش الأم التي لا يكبر حبها أحد. كما مثل هذا القائد عشقه للوطن والثورة في سياق رده علي مناقشة أتفاق السلام مع العدو الذي قال عنه الشهيد ياسر عرفات "أن هذا الاتفاق هو الممكن" فردّ عليه حبش "أن الثورة الفلسطينية قامت لتحقيق المستحيل لا الممكن".

استقال جورج حبش طوعياً من قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عام 2000م، حيث بدأ في إدارة مركز دراسات لبحث نجاحات وفشل الحركة الفلسطينية، واستلم الولاية من بعده الشهيد أبو علي مصطفى (مصطفى الزبري) قيادة الجبهة الشعبية حتى استشهد صيف 2001م عندما أغارت علي مكتبه برام الله صواريخ الحقد الصهيوني، ليستنهض أبناء الحكيم عزائم الرجال وقوة الشهداء والرد باغتيال الوزير الصهيوني (زئيفي) الذي مثل فكراً صهيونياً متطرفاً، وخلف الشهيد أبو علي القائد أحمد سعادات والذي بدوره أعتقل بسجن أريحا من قبل السلطة الوطنية مع رفاقه قتله زئيفي، حتى قامت القوات الصهيونية بعملياتها الإجرامية وهجومها المتواطئ مع العديد من الأطراف الدولية ليطم اسر أحمد سعادات ورفاقه.

\* ورد هذا المقال في موقع " www.arabmag.net "

الدكتور جورج نفولا رزق حبش المناضل الفلسطيني الذي كرس جل حياته وعمله من أجل فلسطين القضية، ومستقبل أمة، مشرعاً لواء إيمانه بهويته العربية وحمية الانتصار....

طبيب حمل هموم اللجوء مع أهله وشعبه، فحمل البنديقية مستبدلها بمبضع الطبيب، وعاش فصول التشرد واللجوء، ليذوّن من جراحه قصة أولئك الذين شدوا الرحال بعيداً عن الوطن، فلم تغادره مدينته اللد التي حملها مع كل ذرة تراب من فلسطين وغادرها صوب أسفار التشتت، والتهجير، يخط ملامحها بين أزقة المخيم، ويذوّن صرخات أطفالها بإصرار علي العودة والانتصار.

جورج حبش... الطفل الذي ترعرع مع سبعة أفراد، بعائلة لوالد تاجر، طفل أكمل دراسته الابتدائية بمدارس اللد، والثانوية بمدارس يافا والقدس، وإمتحن التدريس في مدارسها وهو لم يتجاوز السادسة عشر من العمر، غادر فلسطين عام 1944 متجهاً لبيروت التي تخرج منها طبيباً عام 1951م. جورج حبش.... توقف أمام قرار التقسيم قائلاً " كيف لهذه الأمة الكبيرة أن تهزم من عصابات صهيونية" وفي نهاية حزيران 1948م وفي وهج الهجرة الفلسطينية، عاد جورج حبش إلي مدينته اللد تحت مفاجأة أهله ووالديه من عودته، لكنه أبى إلا العودة ليعمل بين أهله وشعبه، وعمل طبيباً في مشفى اللد، واشتدت الهجمة الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني، فلم تتنيه وفاة أخته التي دفنت بجوار المنزل لعدم مقدرتهم علي دفنها تحت وطأة الحصار والقتل الصهيوني، لم تتنيه عن التثبيت في الأرض والوطن...

تناقلت أسرة القائد الفلسطيني بين اللد ويافا ورام الله وعمان.... وعمل طبيباً في مخيمات الأردن، حتى خرج مع المقاتلين الفلسطينيين بعد أيلول الأسود إلي لبنان.

جورج حبش... حكيم الثورة... ومفكرها، شكل مع زملائه ومنهم الشهيد وديع حداد مجموعة عمل طلابي، حتى تم تشكيل كتائب الفداء العربي التي كان جل عملها ضرب المصالح الانجليزية والصهيونية والعملاء المتعاونين معها.. ولكنها لم تحقق طموحات ورغبات هذا الثائر، فبدأ يفكر بكيان سياسي يسعى لتحرير فلسطين، فكان تأسيس حركة القوميين العرب التي شكلت نواة للعديد من الحركات القومية العربية، ولعبت دوراً مؤثراً في تأجيج المشاعر الوطنية لدي الشعوب العربية.

جورج حبش... تغيب الشمس مع كل يوم... ولم تغب فلسطين عنه، ولم تهجره لازمته كالهواء والماء، حملتها دمانه، ونبض بها قلبه.

فبعد خمس سنوات من ممارسة مهنة الطب في مخيمات الأردن، أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في كانون أول 1967م، وتتحى طوعاً عن قيادتها عام 2000م. حيث لعب دوراً بارزاً وهاماً في النضال الفلسطيني والتحرري العربي، لما تمتع به من شخصية ثورية قيادية ألهته لأن يقود مسيرة كفاح طويلة، ويعلن ميلاد فجر قائد لم تلوث يده بدماء أو أموال أهله وشعبه وأمتة....

جورج حبش.... تزوج من يلداء حبش ابنة عمه التي شاركته حياته علي مدار نضاله، وكانت جزءاً من ملحمة التصدي لكل

## مؤتمر طنجة وجدلية القطري والوحدوي في الفكر السياسي المغربي المعاصر

يرتقي الاستنتاج حينئذ إلى أن مؤتمر طنجة انعقد تلبية لرغبة شعبية جامحة في تجسيد الفكرة المغربية، لكنه كرس الإرادة النخبوية للقيادات السياسية "وان انفرادها بهذا التصور لهو من بعض جوانبه، وزر من أوزارها وعائق عن إنجاز المشروع المغربي" (3). وفي الإطار نفسه يذهب الباحث عبد القادر العربي إلى أن صياغة نص الوحدة المغربية" عبرت عن خوف القيادات المغربية من قيام هذا المشروع الذي من شأنه أن يحرمها من التمتع بامتيازات الاستقلال خاصة وأن دواليب الحكم آلت بعد تحقيق الاستقلال إلى البرجوازية الصغيرة وهي طبقة خاصوية Particulariste، فالنخب التي سيطرت على السلطة كانت تريد التمتع بالاستقلال لا بالوحدة أو ما أسماه أحد رجال السلطة في تونس "الجوع إلى ممارسة السيادة" (4).

وقد دل القرار المتعلق بتصفية آثار الهيمنة الإمبريالية في المغرب العربي وخاصة النقطة الأولى - التي أكد فيها المؤتمرون أن بقاء القوى الأجنبية بأرض المغرب العربي يتناقض مع سيادة الدول المستقلة- على أن مشروع الوحدة المغربية كان مرجأ في أذهان القادة المغربيين إلى حين استقلال الجزائر واستكمال السيادة القطرية في تونس والمغرب الأقصى. لكن متى تستكمل السيادة القطرية؟ ومتى يبلغ بها القادة المغربيون نقطة المرور الفعلي إلى البناء المغربي المنشود؟ إن كيفية ضبط هذه النقطة على خط المسار القطري لـ "من أعسر التمارين في الهندسة السياسية المغربية" (5) المعاصرة.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن المشروع المغربي كان مؤجلا في أذهان الأنظمة في الأقطار الثلاثة إلى أجل غير مسمى رغم تأكيد الدستور التونسي أن تونس "جزء من المغرب العربي الكبير" وتأكيد الدستور المراكشي انتماء المغرب الأقصى إلى المغرب العربي.

ويمكن أن نستنتج من الظروف التي انعقد فيها المؤتمر أن الوحدة المغربية كانت محكومة في أذهان القادة المغربيين بمنطق التصدي للاستعمار الفرنسي في المنطقة، ذلك أن انعقاد المؤتمر لم يكن مقصودا لذاته بل لمساعدة الجزائر بمنع الجيش الفرنسي من اتخاذ تونس ومراكش قواعد انطلاق لتشييد الضغط على الثورة الجزائرية، فضلا عن صد العدوان الفرنسي على التراب التونسي والمراكشي منذ استقلال المحميتين، فهل من باب الصدفة أن ينعقد مؤتمر طنجة بعد شهرين من العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف؟

لقد كان النظامان التونسي والمراكشي يخشيان تبعات الحرب الجزائرية - الفرنسية على حدود دولتيهما لأنهما كانا يحضنان اللاجئين الجزائريين وفلولا من جيش التحرير الوطني الجزائري، كما كانت مراكش تخشى أن تبادر فرنسا إلى منح موريتانيا استقلالها بعد بروز مؤشرات تؤكد عزم الساسة الفرنسيين على انتهاج سياسة البلقنة في المغرب العربي.

يرى كثير من المهتمين بالشأن السياسي المغربي خطأ أن العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف مثل الحدث الأبرز على الساحة المغربية في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين (بعد استقلال المحميتين تونس ومراكش سنة 1956).

وقد دأبت الجهات الرسمية والوسائل الإعلامية والفئات الشعبية منذ شهر فيفري 1958 على تمجيد التقارب التونسي الجزائري و إبراز أواصر الوحدة التي تُولف بين أقطار الإقليم المغربي كافة (1).

لكننا نعتقد أن أهم حدث سياسي ميز تلك الفترة هو انعقاد مؤتمر طنجة نظرا إلى النتائج السياسية الخطرة التي أضفى إليها.

ويقودنا الاستنتاج السابق إلى الحديث عن مؤتمر طنجة المنعقد في شهر أفريل 1958، باعتباره منعطفا سياسيا مهما في تاريخ الفكرة المغربية، فقد انقسمت قرارات (2) الأطراف السياسية المجتمعمة في هذا المؤتمر وهي حزب الاستقلال المراكشي والدستور التونسي الجديد وجبهة التحرير الجزائرية، إلى ثلاثة أقسام، قسم خاص بالثورة الجزائرية وهو أهم الأقسام الثلاثة لتوقيته ومحتواه وآثاره في مستقبل الجزائر والمنطقة عموما، وقسم خاص بتصفية آثار الهيمنة الإمبريالية في المغرب العربي، وقسم خاص بالوحدة المغربية.

ويمكننا أن نستنتج أن جبهة التحرير الجزائرية حققت في هذا المؤتمر مكسبا مهما، فقد حصلت على اعتراف الجارين المغربيين بها ممثلا شرعيا وحيدا للجزائر، والتزامها بدعم النضال الجزائري و تنديدهما بدعم القوى الغربية لفرنسا ماليا وعسكريا.

كما نستنتج أن دولة الوحدة التي فكر المؤتمرون في إنشائها تقتصر حدودها على الأقطار الثلاثة تونس والجزائر والمغرب الأقصى رغم استياء رئيس الحكومة الليبية عبد المجيد كعبار ووزير خارجيته الدكتور البوري من أقصاء ليبيا من دولة الوحدة المغربية المنشودة.

أما شكل الوحدة المغربية الذي دعا إليه المؤتمرون فيتمثل في الفدرالية، لأنها في - نظرهم- الأكثر ملاءمة للأوضاع في البلدان المشاركة في المؤتمر.

كما دعا المؤتمرون إلى تأسيس مجلس استشاري مغربي منبثق عن المجلسين التشريعيين في تونس والمغرب الأقصى والمجلس الوطني للثورة الجزائرية على أساس عضوين من كل مجلس لدراسة المشاكل ورفع التوصيات للحكومات المحلية. وهكذا أبقى المؤتمر قرار الوحدة بأيدي الحكومات، أما المجلس التشريعي المغربي المزمع تأسيسه فمهمته الاستشارية تقتصر على الدراسات ورفع التوصيات، مما يؤكد احتكار الأنظمة السياسية للفكرة المغربية بعد ضرب الحركات السياسية المعارضة في الأقطار الثلاثة مثل الحركة اليوسفية في تونس والحركة المصالية في الجزائر وبعد إضعاف الحركة النقابية في المغرب العربي.

ويمكن أن ننهي هذا المقال الموسوم بـ "مؤتمر طنجة وجدلية القطري والوحدوي في الفكر السياسي المغربي المعاصر" بالتأكيد على أن الطرف الأول من الجدلية انتصر على الطرف الثاني منها بحكم الطبيعة القطرية لأحزاب الدستور التونسي الجديد والاستقلال المراكشي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية لأن هذه الخاصية القطرية تكنتفي بطبيعتها ببرنامج الاستقلال دون أن تجتهد في تصور مشروع مغربي وحدوي لما بعد تصفية الاستعمار.

ولعلنا لا نبالغ إذا قلنا إن هذه الأحزاب التي أمسكت بالسلطة السياسية في بلاد المغرب في منتصف خمسينيات القرن العشرين وفي بداية ستينيات القرن نفسه قد استنفدت مشاريعها الحضارية بالحصول على استقلالات قطرية، فهل نستغرب حينئذ أن تندلع حرب الرمال بين الجزائر والمغرب الأقصى سنة 1963، أي سنة واحدة بعد استقلال الجزائر؟ وهل نستغرب كذلك أن يؤلف التونسي إبراهيم طوبال "البديل الثوري في تونس" (9) وأن يؤلف الجزائري فرحات عباس الاستقلال المصادر *L'indépendance confisquée* (10) وأن يؤلف المراكشي المهدي بن بركة "الاختيار الثوري في المغرب" (11)

إن هذه الظروف تؤكد الرؤية الانفعالية التي قادت النخب المغربية إلى عقد مؤتمر طنجة، وهي رؤية تفتقر إلى مرتكزات صلبة تستمد من المضامين الحضارية المشتركة لأبناء المغرب العربي.

كما نستنتج من ظروف انعقاد المؤتمر أن القادة المغربيين حاولوا سحب البساط من الجماهير الشعبية المتطلعة إلى وحدة مغربية حقيقية، فهل من باب الصدفة أن تعقد النخبة السياسية المغربية مؤتمرها بعد سنة أشهر فقط من انعقاد مؤتمر طنجة النقابي؟

وتؤكد ظروف انعقاد المؤتمر كذلك محاولة النظامين التونسي والمراكشي الائتلاف على التيار العروبي الوحدوي بعد قيام الوحدة المصرية السورية في غرة فيفري 1958، والإتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في الرابع عشر من الشهر نفسه، وفدرالية الدول العربية المتحدة (مصر و سوريا واليمن) في الثامن عشر من مارس من السنة نفسها.

لقد جاءت هذه المشاريع الوحدوية المتزامنة تكرس العلاقات الخلاقية التي تشق النظام العربي الرسمي في إطار سياسة الصراع بين المحاور والأحلاف.

يرقى الاستنتاج حينئذ إلى أن مؤتمر طنجة انعقد "لسحب البساط من تحت مشروع آخر مطروح، بل ناجز وهو الوحدة العربية" (6)، ولقطع الطريق أمام الخطاب العروبي للنظام الناصري من الانتشار في صفوف الثورة الجزائرية.

وسوف تؤكد الأحداث تهافت هذا المشروع الوحدوي الانفعالي والظرفي، ذلك أن القيادات المغربية لم تضع قرارات مؤتمر طنجة حيز التنفيذ وحتى الأمانة العامة للمغرب العربي التي تم تأسيسها في شهر جوان 1958 سرعان ما تعاقل عنها القادة المغربيون.

و رغم تأكيد مؤتمر طنجة على الحكومات المغربية بعدم اتخاذ قرارات منفصلة بشأن مصير السلام في إفريقيا في ميدان العلاقات الخارجية والدفاع، فقد جاءت قرارات القادة المغربيين لاحقا لتضرب مشروع الوحدة المغربية، فعبد الخالق الطريس ممثل المغرب الأقصى في جامعة الدول العربية لم يساند نظيره التونسي الحبيب الشطي عند اندلاع الخلاف بين تونس والجمهورية العربية المتحدة سنة 1958 موجهها بذلك ضربة لقرارات مؤتمر طنجة، أما النظام التونسي فلم يساند نظيره المراكشي عندما منحت فرنسا الاستقلال لموريتانيا سنة 1960، وأما قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائرية فقد استعادت حريتها السياسية - والعبارة لمحمد حربي - عندما أدانت في 11 جويلية 1958 بشكل علني الاتفاق الفرنسي - التونسي الذي انعقد في 3 جوان بين شركة التنقيب والاستثمار الصحراوية صاحبة امتياز بئر ايجلي وشركة النقل عبر الأنابيب في الصحراء، والذي يقضي بتصريف النفط الجزائري عبر مرفأ الصخيرة التونسي وقد ردت السلطات التونسية فصادرت جريدة المجاهد الجزائرية في 22 جويلية 1958 (7) كما لم تستشر الجبهة شريكها في مؤتمر طنجة في المفاوضات الفرنسية الجزائرية التي توجت بالتوقيع على اتفاقية ايفيان (8) في شهر مارس 1962 رغم الأهمية المتأكدة للاستقلال الجزائري على مستقبل المنطقة المغربية بكاملها.

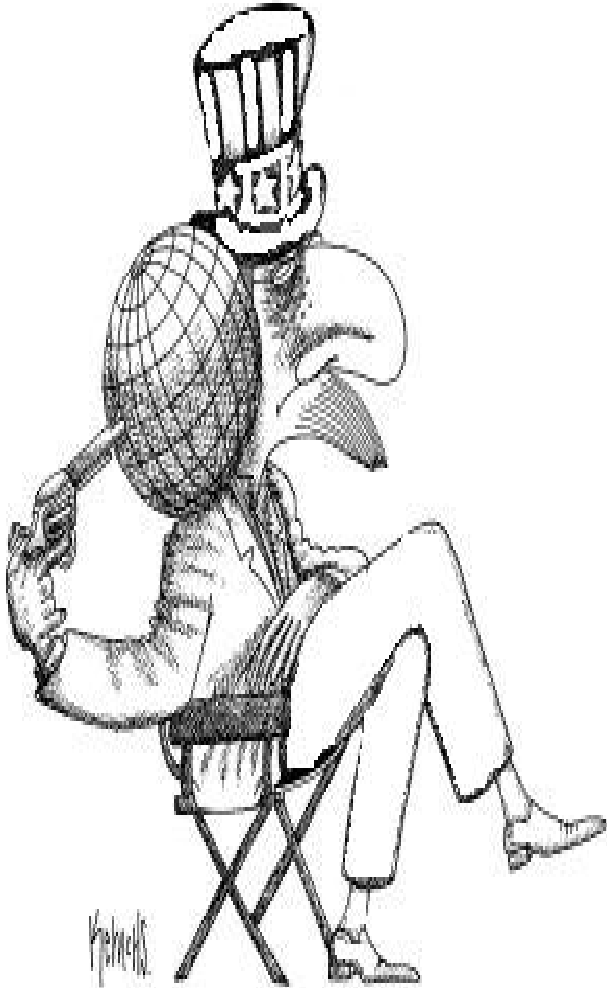
- 1 - انظر التغطية الإعلامية لهذه الأحداث في الصحف التونسية والجزائرية منذ سنة 1958 إلى اليوم.
- لاحظ أيضا عدد الزيارات الرسمية التي أداها مسؤولو البلدين بهذه المناسبة لهذا الفطر المغربي أو ذاك.
- 2- انظر هذه القرارات في الملحق
- 3- مصطفى الفيلاي: تطور الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986، ص17.
- 4- عبد القادر العريبي: تونس و علاقاتها مع بلدان المغرب العربي (1947-1980)، تونس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1999، ص 262.
- 5- مصطفى الفيلاي: المرجع السابق، ص 19.
- 6- عفيف البوني: ندوة الوعي القومي في المغرب العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1986، ص 87.
- 7- محمد حربي: جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل قبصر داغر، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية و دار الكلمة للنشر، ط1، 1983، ص 178.
- 8- نصت اتفاقية ايفيان على استقلال الجزائر استقلالا تاما، بعد استفتاء يجرى إثر فترة انتقالية قصيرة. ولمزيد التوسع انظر: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ج3، ص 551-561.
- 9- إبراهيم طوبال: البديل الثوري في تونس، بيروت، دار الكلمة للنشر، (د-ت).
- 10 - Ferhat Abbas , L'indépendance confisquée, 1962-1978, Paris, Flammarion, 1984.
- 11- المهدي بن بركة، الإختيار الثوري في المغرب، بيروت، دار الطليعة، ط2، 1966.

## حلول المدمرة الأمريكية "كول" في السواحل اللبنانية:

### هل هو الإعداد لمحركة في المنطقة ؟

وسلطنة عمان وتركيا والكيان الصهيوني وهو الذي عرف بكونه مهندس الحرب على العراق. وقبل شنّ العدوان قام بجولة شبيهة في مارس 2002 وردد خطابا شبيها بخطابه هذه الأيام الذي تشتم منه رائحة الإنذار بالحرب وأعاد نفس المطلب أي رفع انتاج البترول حتى ينخفض ثمنه.

كلّ هذه المؤشرات اذن تكشف نوايا الإعتداد الرشيد لهذين العدوين الذين باتا يخشيان من تحولات سياسية وعسكرية في منطقة الشرق بأكمله بما يهدد في العمق مصالحهما ويعتشر أوراقيهما فصار لزاما عليهما التخطيط لمحركة قد تكون واسعة النطاق، وقد تكون مجزرة غزة الأخيرة مقدمة لها.



حين نجمع بعض المؤشرات ببعضها تتشكل الصورة أمامنا وهي أن الشرق مقبل على حرب مدمرة وهو خيار أمريكي صهيوني لمزيد تركيع الوطن العربي وقواه الراضة للهيمنة الأمريكية، فبعد فشل الصهاينة في القضاء على المقاومة في لبنان وفشلهم في إطلاق صواريخ المقاومة بكلّ فصائلها من غزة رغم المجزرة الأخيرة التي ارتكبوها وبعد فشل أمريكا في القضاء على المقاومة في العراق لم يبق أمامها إلا الإقدام على خطوة أكثر خطورة وأكثر دلالة على شراقتها العدوانية مع الكيان الصهيوني، فقد أرسلت باخرتها الحربية "يو.أس.كول" إلى السواحل اللبنانية مصحوبة بمجموعة من السفن الحربية المجهزة بالطائرات العمودية وآلاف الجنود استعدادا لحرب إبادة ترمي من خلالها إلى ترتيب الأوضاع على قياستها. فالحلّ الأمريكي للبنان يجب أن يمرّ ولا مجال لقوى الرفض أن تمسك بطرف اللعبة فتفسد حسابات أمريكا وحسابات القوى المتواطئة معها. فلا بد من نزع سلاح المقاومة ولا بد من إختيار رئيس يأتّم بأوامر أمريكا عبر القوى الرجعية ممثلة أساسا في قوى 14 آذار ومن خلفها النظامان السعودي والمصري خاصة والدور الخياني الذي تلعبه هذه القوى يزداد افتضاحا يوما بعد يوم وقد استغرب البعض من تصريح وليد جنبلاط القائل: "إذا أرادوا الحرب فأهلا بها ونحن على أتمّ الإستعداد لها" وعن نفس الموقف تقريبا عبر سمير جعجع فتساءل البعض: على ما ذا يستند هؤلاء ؟ وأية قوة يمتلكونها أمام القدرات القتالية لحزب الله مثلا ؟ وجاء الجواب سريعا من أمريكا بحلول المدمرة كول في السواحل اللبنانية.

ثم تبع ذلك مرور الغواصة النووية الأمريكية بقناة السويس نحو الخليج الغربي، إنه إنذار بعمل عسكري مدمر وحرب إبادة تبدو الإدارة الأمريكية مصممة عليها كآخر حل أمام تنامي القدرات العسكرية للمقاومة في كلّ من لبنان وفلسطين والعراق وتحولها إلى قوة قادرة على التحكم في الساحة السياسية وتوجيهها وجهة تتناقض مع المشاريع الأمريكية خاصة مع تدخل إيران على الخط وتحولها إلى قوة إقليمية قادرة على توظيف المقاومة لفائدتها.

كلّ هذه العوامل مجتمعة تجعل الإمبريالية الأمريكية تعلن لجميع الأطراف في الشرق: "إنني هنا ولن أسمح بتطور الأوضاع إلى حد غير مسموح به من التمرد" فهي مصممة على القيام بمحركة شرق أوسطية بشراكة متينة مع الكيان الصهيوني. وإستعدادا لها أجرت القوات الصهيونية وقوات من الجيش الأمريكي مناورات مشتركة على مدى أربعة أيام شمال تل أبيب قادها من الجانب الإسرائيلي الجنرال "يوسي هاديمان" رئيس قسم التخطيط الإستراتيجي والمكلف بالعلاقات الخارجية في الجيش ومن الجانب الأمريكي الجنرال "مارك بريليكس" ضابط العمليات الأمريكية في أوروبا ويضاف إلى ذلك زيارة "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي إلى كلّ من السعودية

## الجزائر تطلب من السفير الأمريكي احترام الأعراف الدبلوماسية

وفي نفس الوقت قامت الخارجية الأمريكية بدعوة قادة بعض الأحزاب الجزائرية لزيارة واشنطن للتداول معها في نفس المواضيع، وكان أول من أدى زيارة دامت أسبوعاً كاملاً السيد سعيد سعدي زعيم "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"...

وعاد رئيس الحكومة الجزائرية في موفى شهر مارس عند انعقاد مؤتمر اتحاد العمال لانتقاد تصرفات السفير "فورد" قائلا: "تطلب من السفير الأمريكي عدم دس أنفه في شؤون الجزائر الداخلية وأن يحترم الأعراف الدبلوماسية المعمول بها عالمياً".

إنّ هذا الجدل العلني والحاد بين الحكومة الجزائرية والسفير "فورد" يبرز مرة أخرى غطرسة إدارة جورج بوش التي تتصرف في عدد من بلدان العالم وكأنها "صاحبة الدار".

قام سفير الولايات المتحدة بالجزائر "روبار فورد" بدعوة عدد من ممثلي الأحزاب والجمعيات للاجتماع بهم في مقر السفارة للتشاور معهم في نية الحكومة الجزائرية تعديل دستور البلاد بما يتيح للرئيس بوتفليقة الترشح لولاية ثالثة.

وأثار هذا التدخل السائد في الشأن الجزائري رد فعل رئيس الحكومة عبد العزيز بلخادم ووزير الخارجية مراد مدلس، واعتبرت الحكومة الجزائرية أن السفارة الأمريكية حادت عن التقاليد الدبلوماسية وطلبت من الأحزاب والجمعيات التعبير عن رأيها دون اللجوء إلى السفارات الأجنبية.

ولكن السفير "فورد" لم يستجب وأصدر بيانا في بداية شهر مارس اعتبر فيه أن الأعراف الدبلوماسية تسمح له بمثل هذه التصرفات التي "تدخل في إطار التقارب" والتشاور حول مسائل تهم الطرفين كمسألة "الديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الانسان والمجتمع المدني والتنمية الاقتصادية"....

### مصر

#### نضالات عمالية واجتماعات شعبية

من 300 مواطن، وقد اتسعت دائرة الاحتجاج والتظاهر لتتوج بالدعوى إلى الاضراب العام والعصيان المدني يوم الأحد 06 أبريل 2008 وقد بادرت السلطة والأمن المركزي بالاعتقال الاستباحي لـ 150 عامل من عمال المحلة الكبرى، وقام رئيس الوزراء أحمد نظيف ووزير العمل عائشة عبد الهادي بزيارات ميدانية لمصانع الغزل والنسيج والإعلان عن علاوات تقدر بأجرة 15 يوما لتهدئة العمال وصرفهم عن المشاركة في الاحتجاجات.

ورغم احتواء النظام للإضراب العام ومحاولة العصيان المدني، والتي تمت بفضل تواطؤ بعض أطراف المعارضة وفي طلبعتها حركة الأخوان المسلمين التي تيرأت من الدعوة للاحتجاجات العمالية، فإن ما حدث يعتبر بداية جديدة لاحتجاجات جماهيرية واسعة للطبقة العاملة المصرية دور هام فيها، وهو الأمر الذي يذكر المحللون أنه لم يحصل سابقا منذ التحركات العالمية الضخمة ضد النظام الملكي قبل سنة 1952 والتي هيأت الظروف للإطاحة به آنذاك.

عرفت مصر في بداية شهر أبريل تحركات عمالية وشعبية واسعة ضد الغلاء وندرة الغذاء والفساد وضد سياسة التعسف السياسي والقمع البوليسي التي ما فتئ النظام المصري ينتهجها.

فبعد سقوط العديد من المواطنين قتلى بسبب التدافع على الرغيف المدعوم الذي أصبح نادر الوجود في ظل اتجاه الدولة إلى الرفع التدريجي للدعم وهو ما جعل الأسعار تلتهب فزيادة على ندرة الخبز زادت أسعار زيوت الطهي بـ 40% وأسعار الألبان بـ 20% وأسعار الخضروات بـ 15%.

وكان رد الفعل الشعبي عنيفا إذ بدأ عمال مصانع المحلة الكبرى للغزل والنسيج ذوي التاريخ النضالي العريق فيبادروا إلى تصعيد الاضرابات التي كانت تتواتر منذ أكثر من سنة مطالبين برفع الأجور وحرية اختيار الممثلين النقابيين الذين تقر الدولة على تنصيبهم بطرق تعسفية.

وقد تطور الإضراب إلى إشتباكات بين آلاف العمال والمواطنين من ناحية وقوة القمع من ناحية أخرى وأدت إلى قتل 4 من المتظاهرين وإصابة 111 شخصا واعتقال أكثر

## الأرجنتين

## العمال المطردون يستحوذون على المؤسسات،

## يقاومون و ينتجون....

عن التوريد ودخول البضائع الأجنبية التي دمّرت الاقتصاد الوطني الضعيف و غير القادر على منافستها.

إنّ الشركات المستحوذ عليها ليست في غالبيتها مثل نزل "باون" بل شركات خدمات و مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة في مقدّمها قطاع المعادن و الميكانيك والطباعة والصناعات الغذائية. و السبب المشترك في افلاس هذه المؤسسات يعود لعجزها على تسديد ديونها لدى إدارة الضرائب والبنوك والمزودين ولدى العمال الذين لم يتحصلوا على أجورهم ومستحقّاتهم لمدة طويلة. لكن إذا كان القانون الأرجنتيني حول الافلاس يحتوي على مبدأ الأولوية للأجراء على الأطراف الممولة الأخرى فإنه لا يقرّ بوضوح بإعادة تنشيط المؤسسة بل تصفيها.

إنّ مثال مؤسسة "باون" معقد فهي بنيت في فترة صعود الديكتاتورية بقرض عمومي لم يسدّد أبدا، ثم بيعت سنة 1997 بـ 12 مليار دولار لرجل أعمال شيلي لم يسدّد منهم سوى 4 مليار دولار قبل عملية الغلق في نهاية 2001. وقبل الاستحواذ على "نزلهم" سلم عمال "باون" قانونا أساسيا لتعاضديتهم لدى السلط المعنية، وذلك بمساعدة الحركة الوطنية للمؤسسات المستردة *Mouvement National Des Entreprises Récupérées* «

إنّ هذه الحركة الاتحادية نشطت بفضل مجهود اثنين من الأناصر القدامى للحركة البيرونية المسلحة لسنة 1970، وفرضت نفسها خلال الأشهر الاولى لسنة 2002. ولخص السيدان "يدواردو مروا" و "جوزي ابلي" المراحل الثلاث لاستراتيجيتهم بمعادلة مستقاة من "حركة المحرومين من الارض بالبرازيل" كالتالي: "استحوذ، قاوم، أنتج".

## 2- حركة العمال في مواجهة القوانين السائدة:

في سنة 2002 سمح تنقيح قانون المؤسسات المفلسة بإمكانية مواصلة الإنتاج داخلها من طرف تعاضديات، لكنّ أحد القضاة الذي يزعم تشجيع هذه التعاضديات يشترط عقد كراء مع المالك أو انتظار قرار بنزع الملكية منه من طرف السلط العامة وقد علقت الحركة الوطنية للمؤسسات المستردة على هذه الوضعية كالاتي: "إنّ الدولة تنزع الملكية الخاصة لتمدّ الطرقات فلما لا تقوم بنفس الشيء من أجل مصلحة المجموعة و الحق في الشغل؟".

منذ الازمة الاقتصادية التي دمّرت الأرجنتين سنة 2001، تزايد عدد العاطلين عن العمل الذين يسترجعون مؤسساتهم المفلسة ويقومون بتشغيلها من جديد من دون الأعراف، فهؤلاء العمال لا ينشدون بالضرورة حق الملكية بل أساسا الحق في العمل.

## 1- نشأة الحركة الوطنية للمؤسسات المستردة:

في 20 مارس 2003 تجمّع 30 عاملا مسرّحا من نزل "بون" في مأوى السيارات ثمّ دخلوا الباب و دخلوا مؤسساتهم السابقة وهي نزل من نوع 5 نجوم يحتوي على 20 طابقا في قلب العاصمة الأرجنتينية "بيونس أيرس". لقد دشّن هذا النزل سنة 1978 بمناسبة كأس العالم لكرة القدم وأغلق سنة 2001. إنّ عملية الاستحواذ هي بالفعل مسّ من حق الملكية الفردية لكنها كذلك هجوم على رمز من رموز الرأسمالية المتفسخة المدعومة من طرف الديكتاتورية.

فبعد 23 سنة من العمل بقاعة الاستقبال حاول "مارسلو" البالغ من العمر 56 سنة عبثا البحث عن عمل. أمّا المنظمة "فلاديس" فتعمل الآن بمحطة تاكسيات مقابل 4 أورو في الليلة. و بالنسبة لـ "رودولفو" عامل الصيانة القديم فيقوم بفرز اكاداس السلع القابلة للرسكلة مثل عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل الجدد الذين يقومون بنبش قمامة (زبله) "بيونس أيرس".

إنّ جراءة هؤلاء العمال العاطلين ليست بغريبة في بلد تصل فيه نسبة البطالة إلى 20% وأين يعيش 45% من السكان تحت عتبة الفقر. فعمليات الاستحواذ على المؤسسات باسم الحق في العيش الكريم تحمل فكرة إعادة تملك الفضاءات المهجورة من طرف سراق القطاع الخاص. فالإنفاضة الشعبية في ديسمبر 2001 قد قوت هذه الظاهرة وأوجدت روابط جديدة بين حركات اجتماعية كانت معزولة سابقا. وتعدّ الأرجنتين الآن حوالي 170 مؤسسة من هذا النوع تشغل أكثر من 10.000 عاملا.

إنّ استرداد المؤسسات المفلسة من طرف عمالها القدامى بدأت تظهر في أواسط التسعينات. فالنموذج النيوليبيرالي المطبق باجحاف من طرف الرئيس "كارلوس منعم" أنتج سنويا آلاف العاطلين وقد مرّت نسبة البطالة من 8% سنة 1998 إلى 18% سنة 1995. فعمليات الخصخصة المكثفة لم تلق فقط بموظفي القطاع العام في الشارع بل ألغت كل القيود

آليات جديدة تضمن الشفافية في التصرف المالي داخل المؤسسة. أما بالنسبة للأرباح فترصد منها 40% لتحسين الأجور ويستثمر الباقي لتطوير الشركة.

#### 4- المؤسسات المسيرة ذاتياً والسوق الرأسمالية:

من ناحية أخرى عملت الشركات المستردة على إيجاد علاقات تعاون فيما بينها الى أن أصبحوا حرفاء و مزودين ومقرضين لبعضهم البعض. أما منتوجهم فلا يذهب مباشرة للمستهلكين بل يباعوا لصناعيين آخرين و هذه نقیصة في حد ذاتها. وقال "أندري ريتجيري" أحد رؤساء الأقسام في كلية الفلسفة والداعم للتسيير الذاتي: "إن المؤسسات المستحوذ عليها التي تصنع قطع غيار السيارات لا تستطيع البيع إلا لصانعي السيارات، لكن الشركات المتعددة الجنسيات ترفض التعامل مع هذه التعاونيات من منطلق ايدولوجي وسياسي، إذا إن الحل الوحيد هو البيع لشركات وسيطة التي تقوم ببيع البضاعة بالشركات المتعددة الجنسيات لكن العمال يخسرون نسبة كبيرة في هذه المعاملات".

وقد أثار دخول المؤسسات المستردة للسوق الرأسمالية نقاشاً مهماً سنة 2002 وطالبت بعض التيارات اليسارية الفاعلة في هذه التجربة بتأميم هذه المؤسسات تحت مراقبة عمالية، ويرى العمال إن عملية الاستحواذ على المؤسسات المفلسة هي الخطوة الاولى لبناء نظام اشتراكي تكون فيه الدولة موجهة للتخطيط الاقتصادي.

#### 5- دروس من التجربة:

أما بالنسبة لعمال مصنع "زانون" للجليز فقد اختاروا الشكل القانوني للتعاقدية مع مواصلة المطالبة بالتأميم الذين يحلمون به، وقد صنعت وحدثهم من هذه المؤسسة المستردة رمزا وطنياً للصمود والنضال كما تمكنوا من افشال 7 محاولات لطردهم بفضل العلاقات النضالية المتينة التي نسجوها مع بقية الحركات الاجتماعية. ففي كل شهر ينتجون بصفة لا قانونية أكثر من 30.000 متر مربع من الجليز، كما قاموا بانتداب 210 عاملاً جديداً و توفير أجور متساوية فيما بينهم تعادل أجور أعوان الشرطة ويجدون كذلك الإمكانيات لتوزيع مساعدات بصفة منتظمة على سكان الأحياء الفقيرة.

ورغم هذه الانجازات الاجتماعية المتعددة و شعبيتها الكبيرة لم يحصل عمال هذه المؤسسات المستردة على المساعدات والقروض من دون فائض والإصلاحات القانونية التي يطالبون بها. إن خلق مواطن شغل في مؤسسات قيل إنها مفلسة لصفحة للاعراف وتحذ للنظام الرأسمالي القائم برمته. إنه درس في الصمود والنضال لكل المحرومين والمهمشين والعمال في الوطن العربي والعالم.

يتبع

فإذا كانت 31% من المؤسسات المسترجعة من طرف العمال تتمتع بموافقة قضائية للكرءاء، وإذا كان العديد منها يشتغل دون إطار قانوني فإن 29% تحصلوا على وثائق تنص على نزع الملكية من العرف فالعمال يخول لهم بصفة عامة استعمال الآلات و المقرّ لمدة سنتين وإذا لم تقم الدولة بالتعويض للمالك والمقرضين خلال هذه الفترة، فإن هؤلاء من حقهم طلب بيع الآلات والمقرّ.

في نوفمبر 2004 حققت المؤسسات المستردة انتصاراً مهماً تمثل في نزع الملكية بصفة قانونية ونهائية من أعراف 12 مؤسسة ب"بيونس آيرس". وتتمتع تعاقديات العمال المسيرة للمؤسسات بقرار تأجيل الدفع لمدة ثلاث سنوات و ب 20 سنة لشراء الآلات والمقرّ بالتقسيط، لكن تسوية الوضعيات حالة بحالة ليس كاف بالنسبة للعمال الذين يطالبون بقانون نزع نهائي للملكية يشمل كل المؤسسات المستردة.

#### 3- كيف يسير العمال المؤسسات بدون الأعراف:

في تناغم مع ضغوطات السلط الاقتصادية أدانت العديد من وسائل الإعلام هذا "الهجوم على الملكية الفردية" معتبرة إياه "هجوماً بلشفيًا" على الأرجنتين و قال عالم الاجتماع "فاجن": "في الماضي كانت الايديولوجيا تشجع افنكاك المؤسسات وليس الدفاع عن حق الشغل، أما اليوم فإن من يمثلون هذه الحركة يشكلون فريقاً غير متجانس ليس لأغلبية عناصره أي تجربة نقابية". مما طرح مواضيع سياسية جديدة للنقاش. فالايديولوجيا أخذت في التطور بعد عمليات استرداد المؤسسات من طرف العمال وهو ما يؤكد دور التجربة والممارسة العملية في بلورة الفكر. إن العاطلين عن العمل الذين اختاروا هذا النهج وجدوا أنفسهم بالضرورة في مواجهة الأعراف والقضاء والبوليس، وليكونوا قادرين على مواجهة هذه الوضعيات وجب عليهم تحريك عائلاتهم و التحلي بروح عالية من التضامن. إن وحدة التوجه في هذه الانتفاضة خلقت ليس فقط علاقات جديدة من التعاون و الصداقة بل ساهمت في انبعاث مسار أخذ القرارات بصفة جماعية وديمقراطية عبر الاجتماعات العامة أين لكل عامل الحق في التصويت. وهذا ما أكده "مارسيلو" رئيس تعاونية نزل "باون": "إن الشعور بالحرية الذي نحسه لا يصدق رغم أنه ليس لنا نفس المقاربة و الفهم للحرية: فالبعض يراها في القيام بما يريد بكل حرية، وآخرون يرونها في أن لا يقوم بأي شيء. إن أصعب شيء في التسيير الذاتي هو التصدي للفردانية و غياب المبادرات لكن علينا أن نتكون لتجاوز الكائن العامل دون التحول الى أعراف".

و في هذا الإطار انسحب صنف من الاجراء الذين هم أساسا من الإطارات بنسبة 80% من المؤسسات المستردة التي بقيت بدون أعراف، فاختار العمال عبر اجتماعاتهم العامة وعن وعي كامل مبدا الأجور المتساوية. فوقع إعادة توزيع المهام حسب الكفاءة والأقدمية وتدعيم تعدد الاختصاصات لدى العمال وانتخاب منسقين للقطاعات لفترة زمنية محددة وتحويل العمال القدامى من الإنتاج الى الإدارة وتكوينهم ووضع

## الحكومة التركية

## مثال للإسلام السياسي "المعتدل" الذي تريده أمريكا

الشعب الفلسطيني في غزة وبعض نواحي الضفة الغربية، وقد أوهمت الحكومة التركية خلال المجزرة الرأي العام العربي والإسلامي أنها ستترد بحزم على هذه المجازر من خلال تصريح رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان قبل انعقاد مجلس الوزراء التركي لمناقشة الوضع في الساحة الفلسطينية إذ قال "تركيا لن تسكت على المجازر التي ترتكبها إسرائيل في غزة وسوف يكون لنا موقف قوي تجاه ما يحدث".

ولكن يبدو أن الحكومة التركية تذكرت فضل أمريكا عليها أو أن أمريكا ذكرتها بهذا الفضل فعادت إلى "صوابها". وأصدرت بيان مجلس الوزراء يدعو فيه جميع الأطراف إلى التعقل والبيان المذكور لا يشير لا من قريب ولا من بعيد إلى الإتفاقيات العسكرية مع إسرائيل ولا إلى المناورات المشتركة ولا إلى القاعدة العسكرية بمدينة "قونيا" التركية حيث تتدرب الطائرات العسكرية الإسرائيلية لتنتقل منها نحو غزة لتقصفها بالصواريخ المدمرة.

هذه إحدى الثمرات التي جنتها أمريكا من دمج الحركات الإسلامية "المعتدلة".  
"هاذي البداية وما زال ما زال"

كثيرا ما نبّه المحللون إلى أن المشروع الأمريكي "الشرق الأوسط الكبير" أو "الجديد" يهدف إلى إخضاع الشرق بأكمله إلى الهيمنة الأمريكية الصهيونية من خلال لعب أوراق متنوعة منها التدخل المباشر مثلما يحدث في العراق وأفغانستان ومنها ترويض البدائل الملائمة لخطتها والتي لها امتداد شعبي بحكم تنامي الحس الديني ومن بين هذه البدائل القوى "الإسلامية المعتدلة" التي نجحت أمريكا في إستدراجها وإدخالها في لعبتها السياسية وعملت على دمجها في الحياة السياسية المحلية ليكون لها موقع الشريك وتقاسم السلطة مع ما هو قائم أو تسهيل مسكها بالسلطة ومثال على ذلك التجربة التركية حيث سمحت الإمبريالية الأمريكية بصعود حزب "العدالة والتنمية" ذي التوجه الإسلامي إلى قيادة الحكم وبدأت تدريجيا تجني ثمار هذا المشروع إذ ازدادت العلاقة بين تركيا والكيان الصهيوني متانة وأعطت أمريكا الضوء الأخضر للحكومة التركية بشن عمليات إبادة ضدّ حزب العمال الكردستاني داخل التراب العراقي مضحية بحلفائها الأكراد بل وأجبرتهم على القبول بالتوغّل التركي في المناطق الكردية العراقية وطرد هذا الحزب من مواقعهم في شمال العراق.

وفي المقابل ضمنت الإمبريالية الأمريكية صمت الحكومة التركية إزاء ما ارتكبه الصهاينة من مجازر رهيبية ضدّ أبناء

## تنافس بين مركيل وساركوزي لإرضاء الكيان الصهيوني

رئيسة الحكومة الألمانية التي رفضت أن تزور الضفة الغربية وتلاقي أبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية رغم أن رام الله لا تبعد إلا 7 كلم عن القدس الغربية، سوت بين أمن "إسرائيل" والأمن العالمي إذ قالت "إن إمتلاك إيران للقوة النووية ستكون لها عواقب وخيمة خاصة على أمن إسرائيل وكذلك أوروبا والعالم".

هذه التصريحات لقائدي أكبر دولتين أروبيتين تعكس مدى التأثير والتغلغل الصهيوني في فرنسا وألمانيا وهي لا تزيد الكيان الصهيوني إلا عدوانية تجاه الشعب العربي في فلسطين. وتشجع الكيان في تحرشه بإيران وتعهدا بالدفاع عن الصهاينة في صورة قيامهم بإعتداء على الشعب الإيراني، هذه التصريحات تؤكد في النهاية أن الإتحاد الأروبي لا يسعى مطلقا إلى البحث عن "حلّ عادل" للقضية الفلسطينية وسلام شامل ودائم في منطقة المتوسط ولا يمكن أن نعتبره طرفا محايدا في النزاع العربي الصهيوني.

خلال الحفل السنوي الذي نظّمته اللجنة الدينية ليهود فرنسا (CRIF) والذي هو في الواقع منظمة ضغط ذات ميولات صهيونية واضحة، ألقى الرئيس الفرنسي ساركوزي كلمة أكد فيها أنه صديق للكيان الصهيوني وهو يعتبر أهمية كبرى لتوثيق علاقات الصداقة والتعاون السياسي مع "إسرائيل" والتزم ساركوزي بحضور الذكرى 60 للنكبة في ماي المقبل.

وتعبيرا منه عن مكانة الكيان الصهيوني لديه صرّح الرئيس الفرنسي أنه إتخذ قرارا بأن يكون يهود أولمارت أول رئيس دولة يقوم بزيارة دولة لفرنسا خلال مدّته الرئاسية وختم قائلا "إن فرنسا لن تتساوم بأمن إسرائيل".

من جهتها أدت رئيسة الحكومة الألمانية أنجلا ميركل زيارة لفلسطين المحتلة خلال شهر مارس الماضي واصطحبت معها نصف حكومتها وألقت خطابا أمام الكنسيت الصهيوني تعهدت فيه بتقديم دعم غير متردد للكيان.

واعتبرت أنّ ألمانيا تتحمل مسؤولية خاصة تجاه إسرائيل وأمنها وتجاهلت ميركل تجاهلا تاما معاناة الشعب الفلسطيني جراء العدوان اليومي والحصار الدائم الذين تسلطهما عليه قوات الإحتلال وسياسة التطهير العرقي والإستيطان التي يمارسها الصهاينة.

## مصاعب القوات الأطلسية في أفغانستان

إضافة إلى أفغانستان تزيد عن 7000 عسكري خلال هذا العام والعام المقبل والرئيس الأفغاني قرصاي شكك في نجاعة الاستراتيجية القائمة على تدعيم التواجد العسكري في مواجهة تدهور الأوضاع في بلاده مضيفاً أن أفغانستان بحاجة إلى مساعدة لإعادة تكوين مقدراته الإنسانية وإعادة بناء مؤسساته من جيش وعدالة، كما حمل قرصاي مسؤولية تصاعد الأعمال العسكرية إلى الباكستان الواقع على تخوم بلاده لأنها تغض الطرف على تواجده عناصر طالبان في أراضيها وتسمح بنشاط المدارس القرآنية الخاضعة للجماعات الإسلامية. حكومة قرصاي الموالية لأمريكا أدركت كذلك ازدواجية لغة حلفائها البريطانيين إذ تفتنت أنهم يقومون باتصالات سرية مع حركة طالبان التي أصبحت حسب تقرير رسمي أمريكي تسيطر على نصف البلاد الأفغانية.

اثبتت الأحداث إذن أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها قد تورطوا في مستنقع جديد وسوف لن يخرجوا منه بانتصار عسكري أو سياسي. بل الأخطر من ذلك أنه من الممكن أن تؤدي سياستهم القائمة على التدخل العسكري والقتل العشوائي للمدنيين وازدواجية لغتهم بالتظاهر بمقاومة طالبان من جهة وربط الصلة بهم والتفاوض معهم من جهة ثانية والتظاهر بمواصلت حماية نظام معزول شعبياً لتسهيل عودة طالبان إلى الحكم أو قيام نظام أصولي لن يحرر البلاد من التواجد العسكري الأجنبي ولا الشعب الأفغاني من الفقر والخصاصة. نظام يقيم دولة تمارس الاستبداد باسم الدين ويرعى مصالح القوى الاستعمارية.

تواجه قوات التحالف التي تضم حوالي 50000 جندي موزعين على 40 دولة تنتمي أغلبها إلى الحلف الأطلسي تحت قيادة عسكرية أمريكية مصاعب كبيرة في أفغانستان فعلاوة عن تقادم خسائرها في الأرواح خلال الأشهر القليلة الماضية، برز عجزها عن تحقيق الأهداف التي بررت بها تواجدها منذ أن قررت التدخل في أفغانستان وللقضاء على حكم الطالبان وحلفائه في تنظيم القاعدة إثر هجمات 11 سبتمبر 2001. لقد عجزت هذه القوات إلى حد الآن فعلا في تحقيق الأمن في البلاد وتحرير الشعب من الطالبان والقضاء على زراعة المخدرات وفرض سلطة حكومة قرصاي وتوفير الرفاه والتقدم للشعب الأفغاني.

حكومة قرصاي لا تسيطر إلا على العاصمة كابول وعلى قندهار فيما تسيطر جماعات عسكرية على باقي البلاد من بينها أطراف قريبة من حركة طالبان ولوحظ كذلك رجوع متعاطف لهذه الحركة الأصولية في جنوب أفغانستان المتاخمة لباكستان. ويرجع سبب تزامن تأثير الجماعات العسكرية وحركة طالبان في أفغانستان إلى غضب الشعب الأفغاني من الأعمال العسكرية التي نفذتها خاصة القوات الأمريكية ضد المواطنين الأفغان بدعوى محاربة الإرهاب وكذلك إلى إقتناع الأفغان بأن دول الحلف الأطلسي لم تقم بأي عمل جدي لإعادة إعمار البلاد وإنمائها وأخيراً إلى فساد حكومة قرصاي الموالية لقوات حلف الناتو وغض نظر هذه الحكومة وقوات التحالف عن انتشار زراعة المخدرات مما جعل أفغانستان أو منتج ومصدر للمخدرات في العالم.

ارتفاع الخسائر في صفوف القوات الأمريكية والقوات البريطانية أضعف حكومة بوش وكندا وبريطانيا وكذلك بضرورة دعم قوات التحالف المتواجدة في أفغانستان.

ومنذ شهر ما انفك الرئيس بوش الذي أرسل ما لا يقل عن 150000 من جنوده وضباطه إلى العراق و15000 مثلهم إلى أفغانستان يسعى إلى اقناع أصدقائه في الحلف الأطلسي بضرورة المساهمة فيما يسميه بمقاومة الارهاب والدفاع عن العالم الحر.

وبعد مجهودات كبيرة وضغط متواصل نجح في إقناع ألمانيا بأن ترسل كتبية إضافية تتألف من 200 عسكري يضافون إلى 3210 جندي ألماني موجودين في أفغانستان كما توصل إلى اقناع الرئيس الفرنسي ساكوزي بدعم تواجده عناصر القوات الفرنسية البالغ عددها 1515 فرداً بفوج جديد يضم 700 عنصر مع الملاحظة أن الرئيس الفرنسي اتخذ هذا القرار رغم معارضة أكبر جنرلات جيشه و67% من الرأي العام الفرنسي ودون أن يعرض هذا القرار على البرلمان الفرنسي للمصادقة عليه.

تعتقد الولايات المتحدة أن السيطرة على الوضع في أفغانستان يستوجب دعم قوات التحالف في هذا البلد وهو نفس الموقف الذي تتبناه الحكومة البريطانية التي أرسلت إلى حد الآن 7800 عسكرياً وكذلك حكومة كندا التي هدت بسحب قواتها من أفغانستان إن لم تتقاسم الدول الحليفة معها أعباء الحرب. الولايات المتحدة الأمريكية تعهدت بارسال قوات

## إضرابات في ألمانيا

شهدت ألمانيا في بداية شهر مارس الماضي موجة من الإضرابات المطالبية شملت قطاعات النقل العمومي والصحة ومحاضن الأطفال والمطارات والسكك الحديدية والمستشفيات ودفع الفضلات المنزلية. ودامت الإضرابات الإندازية ثلاثة أيام كاملة بعد فشل المفاوضات بين نقابة الخدمات العامة "فاري" ونقابة السكك الحديدية التابعة للإتحاد النقابي الألماني "د ج ب" من جهة وممثلي الدولة وشركة السكك الحديدية الألمانية من جهة ثانية.

وتنتظر الأطراف المتقابلة، الأجراء من جهة والمؤجرين من جهة ثانية نتيجة مساعي لجنة المصالحة التي تكونت لتقريب وجهات النظر بينها في نهاية هذا الشهر.

هذا وتطالب نقابة "فاردي" بزيادة في الأجور بـ 8% على الأقل عن 200 أورو في الشهر لأجراء القطاع العام في حين يمسك المؤجرون من دولة وأرباب العمل الخواص باستعدادهم لزيادة لا تتجاوز 4% بشرط أن تقع الزيادة في مدة العمل وهو ما ترفضه النقابة باعتباره شرط محجف بحقوق العمال. وفي صورة فشل المساعي الصلحية ستشهد ألمانيا مجدداً ارتفاع وتيرة الإحتجاج والنضال الإجماعي الذي تخوضه الطبقة العاملة الألمانية.

## الإدارة الأمريكية تفشل في توسيع الحلف الأطلسي

لكن بوش فشل في إقناع الدول الأعضاء إلى اعداد جدول انخراط بالحلف الأطلسي لكل من أوكرانيا وجورجيا ومقدونيا وهي مرحلة تأهيل أولية يجب على كل مترشح الانضمام إلى حلف الناتو أن يمر بها قبل أن يقع قبوله نهائيا بالمنظمة.

عارضت اليونان بشدة انضمام مقدونيا لأنها لا تعترف بهذه الدولة المنبثقة عن انحلال يوغسلافيا السابقة.

وعارضت 10 بلدان دخول أوكرانيا وجورجيا للناتو وخاصة فرنسا وألمانيا، ويمكن تفسير موقف هذين الدولتين بـ:

1- ارتباط إقتصادهما بالنفط والغاز الروسي بصورة هامة. وفي المقابل فإن المصالح الإقتصادية والسياسية لفرنسا وألمانيا في أوكرانيا ثانوية جدا.

2- خشية أن يؤدي توسيع الحلف الأطلسي إلى أوكرانيا وجورجيا إلى تسارع نسق سباق التسلح في أوروبا بين دول أوروبا الغربية وروسيا، تسابق لا يمكن أن تستفيد منه في الوقت الراهن فرنسا وألمانيا المشغلتان ببسط وتدعيم هيمنتها الإقتصادية والسياسية على بلدان أوروبا الشرقية والوسطى.

فشل بوش في مسعاه وفشل معه رئيس أوكرانيا الموالي للولايات المتحدة الأمريكية في ضم بلاده لحلف الناتو وذلك رغم إرادة شعبه، إذ أكد استطلاع للرأي أن بين 60% و70% من الشعب الأوكراني تعارض انضمام بلادهم إلى الحلف الأطلسي.

انعقدت من 2 إلى 4 أبريل في بوخارست عاصمة رومانيا قمة قادة دول الحلف الأطلسي (ناتو) البالغ عددها 26 دولة، وحضرها الرئيس الأمريكي بوش للمرة الأخيرة نظرا لانتهاؤ ولايته هذه السنة.

تدارست القمة 3 مواضيع أساسية:

1- تركيز الدرع الصاروخي الأمريكي في تشيكيا وبولونيا.

2- الوضع في أفغانستان.

3- توسيع حلف الناتو.

نجح بوش في إقناع حلفائه في تركيز ما سمي بالدرع الصاروخي المضاد للصواريخ في كل من بولونيا وتشيكيا بعد أن أبدت بعض البلدان على غرار ألمانيا وفرنسا (في عهد شيراك) معارضتهما لهذا البرنامج تفاديا لتوتر العلاقات مع روسيا التي ترى أن هذه الصواريخ موجهة في الواقع ضدها وليس ضد إيران كما تدعيه، وتروج له الولايات المتحدة وأذنبها الأكثر ولاء لها. روسيا لا تزال تعرب عن رفضها لتركيبة هذه المنظومة الصاروخية العدوانية رغم "التطمينات" التي قدمها بوش لبوتين خلال لقائهما الأخير عقب القمة الأطلسية المنعقد بسوتشي.

وتوصل بوش كذلك إلى الحصول على التزام فرنسا بدعم وجودها العسكري في أفغانستان بفوج يضم 700 عسكري سيقفون لأفراد جيشها المتواجدين منذ 2001 بأفغانستان وعددهم 1515.



### فرنسا تعود إلى حلف الناتو بعد 46 عاما

قررت الدولة الفرنسية برئاسة ساركوزي العودة إلى القيادة المندمجة لحلف الناتو بعد أن غادرتها منذ مارس 1962 حين كان الجنرال دي قول رئيسا لفرنسا.

تقرر ذلك رغم معارضة أحزاب المعارضة (الحزب الشيوعي، والحزب الاشتراكي والحركة الديمقراطية والرابطة الشيوعية الخ...) والرأي العام الفرنسي.

للتذكير قرّر الجنرال دي قول مقاطعة القيادة المندمجة العسكرية للحلف لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية عليها، ولرغبته في أن تطوّر فرنسا سياسة دفاعية مستقلة عن الإدارة الأمريكية وحتى يغادر أكثر من 20.000 جندي أمريكي التراب الفرنسي.

وكان دي قول يدافع عن ضرورة إقامة علاقات غير متوترة مع الإتحاد السوفياتي خلافا لحكام الولايات المتحدة وأذاليهم الأوفياء.

## الحلف الأطلسي في سطور

- (1)- تاريخ إنشائه: عام 1949
- (2)- عدد الأعضاء: 26 دولة
- أ- الدول المؤسسة (12): الولايات المتحدة الأمريكية - بلجيكا - كندا - الدانمارك - النرويج - هولندا - البرتغال - إيطاليا - فرنسا - الممملكة المتحدة - اللوكسمبورغ - وإسلاندا.
- ب- البلدان المنخرطة بين عامي 1950 و1983
- إسبانيا وألمانيا وتركيا واليونان.
- ج- البلدان المنضمة عام 1999
- المجر وتشيكيا وبولونيا و لتوانيا و استونيا و سلوفينيا و سلوفاكيا و رومانيا و بلغاريا (بلدان كانت تنتمي إلى حلف فرسوفيا قبل حلّه).
- (3)- قوات حلف الأطلسي المتواجدة خارج بلدان الحلف: 47.348 في أفغانستان -16331 في كوسوفو
- (4)- أهداف الحلف عند التأسيس:
  - \* الدفاع عن أوروبا تجاه الإتحاد السوفياتي.
  - \* احتواء انتشار منظومة البلدان الإشتراكية وتأثير الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا.
  - \* وضع أوروبا التي خرجت ضعيفة من الحرب العالمية الثانية تحت حماية الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا.
  - \* وضع ألمانيا المنهزمة في الحرب العالمية الثانية تحت الرقابة والوصاية العسكرية للبلدان الحليفة الغربية المنتصرة (فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).
- (5)- أهداف الحلف الأطلسي الحالية:
  - كان من المفروض أن يقع حلّ الحلف الأطلسي بعد نهاية الإتحاد السوفياتي وحل حلف فرسوفيا الذي كان يضم الإتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية والوسطى ما عدى يوغسلافيا، لكن الحلف الأطلسي أبقى على وجوده وعملت الولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص على ضم البلدان التي كانت تنتمي للإتحاد السوفياتي (بلدان البلطيق لتونيا ولتوانيا واستونيا) وبلدان حلف فرسوفيا مثل رومانيا وتشيكيا وبلغاريا والمجر وغيرها. وللوصول إلى هذا الهدف غذت الولايات المتحدة أحقاد هذه البلدان تجاه روسيا وهولت شعور الخوف لديها من هذا الجار الكبير.
  - وأصبحت أهداف الحلف تتمثل في:
    - \* تطويق روسيا جنوبا وغربا وشرقا.
    - \* مواجهة الصين الشعبية التي أصبحت قوة اقتصادية هامة تتمتع بطاقات بشرية وعسكرية.
    - \* "حماية النظم الديمقراطية" الغربية تجاه "الإرهاب" والدول المارقة التي تحددها الولايات المتحدة أساسا.

الإرادة " لسان حال حزب العمل الوطني الديمقراطي "

موقع " الإرادة " : [www.hezbelamal.org/alirada](http://www.hezbelamal.org/alirada)

البريد الإلكتروني: [alirada@hezbelamal.org](mailto:alirada@hezbelamal.org)

للإشتراك في قائمة مراسلات الحزب

ارسل رسالة فارغة موضوعها SUBSCRIBE الى [aliradainfo-request@listas.nodo50.org](mailto:aliradainfo-request@listas.nodo50.org)

إعداد: جـاس

مرّ الكـلام

أخبار ثقافية

الزغاريد أكثر من الكسكي

تسمع جعجة ولا ترى طحينا

ينطلق عادة مع كلّ ربيع مارطون تظاهرات ثقافية بالجملة في مختلف جهات البلاد وبمسميات متنوعة وتنفق المنوبيات الجهوية للثقافة بالاشتراك مع أطراف عديدة كالبليات ومجالس الولايات والجمعيات الثقافية والكليات مبالغ كبيرة تقدر بمئات الآلاف من الدينارات من أموال المجموعة الوطنية على هذه "الأعراس الثقافية" حيث تعقد فيها الندوات الفكرية والأمسيات والأصبوحات الشعرية. الملاحظ أن كلّ هذه المناسبات تعاني من مقاطعة الجمهور لها في كلّ المدن التي تنظم بها حيث يقابلها الناس بلامبالاة كبيرة وبسخرية مثيرة للشفقة على منظميها وكلّ ذلك بسبب غياب الفكر عن تلك الندوات الفكرية وغياب الشعر عن تلك الأمسيات الشعرية. وعليه فإننا نقول ألم يكن من الأجدى إنفاق كلّ تلك الأموال في بعث مشاريع ثقافية جادة ومفيدة بدل شراء الكتاب والشعراء وإذلالهم بتلك المبالغ الضئيلة التي تسلّم لهم بعنوان "الكاشيات"!!

شرع منذ شهر جانفي كما أعلن سابقا في الإحتفال بسنة 2008 "سنة وطنية للترجمة" وقد انبثت الندوات هنا وهناك لتدارس هذا العنوان والإفتاء فيه بشتى الآراء ولكن بدون تنفيذ لأية برامج عملية للترجمة أو للتعريب بإستثناء الإعلان عن تأسيس المعهد الوطني للترجمة والذي لا نعرف عن برامج شينا.

إيداع قانوني!!؟

رغم الإعلان منذ خمسة أشهر عن قرار رفع الإيداع القانوني عن الكتب إلا أن ما لوحظ هو أن المطابع ما زالت ترفض تسليم الكتب إلى أصحابها ما لم تتسلم من الجهات المختصة وصولات الإيداع القانوني المتعلقة بتلك الكتب فهل وقع التراجع عن القرار أم هي توصيات خفية للمطابع؟

من مكتبة الإرادة

نحن من لم نمت بعد  
باقون كي نصلح الكلمات  
سنغسلها مثلما يغسل الصحن من دهنه  
ونردّ المعاني إلى أصلها  
ونردد يا كلمات استعدي معانيك ولتمسكيها بحرص وعودي لنا مثلما كنت:  
حيث "الحبيب" تساوي "الحبيب"  
وحيث "العدو" تساوي "العدو"  
وحيث "المحاكم" تعني المحاكم لا "المشقة"  
وحيث "الصلاة" تفيد بشيء سوى "الزندقة"  
وحيث "السموم" تساوي السموم وليس "الإذاعة"  
وحيث "الرخاء" تساوي "الرخاء" وليس "المجاعة"  
وحيث "صيانة مكتسبات البلاد" تدل على عكس أن البلاد "مباعة"  
وحيث "الموهبة البيغاوات" معنى سوى "جلسة البرلمان"  
وحيث "احتضان العدو" لا تساوي "أخي جاوز الظالمون المدى"  
.....  
وحيث "الهزيمة" تعني الهزيمة لا "الإنتصار"  
وحيث "المواطن" تعني المواطن ليس "الحمار"

مريد البرغوثي